المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية للجزائر

١٩٦٢- ١٩٧٨

دراسة وثائقية

دكتور

خالد مكرم فوزى عبد النبى

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب – جامعة بنى سويف

مقدمة

منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، ومع ظهور الدول المستقلة حديثاً، احتلت أفريقيا عامة، والشرق الأوسط خاصة مكانًا مهمًا في السياسة الخارجية السوفيتية، حيث جاءت دول الشرق الأوسط في المرتبة الثانية بعد دول شرق أوروبا، ثم جاءت دول القارة الأفريقية في المرتبة الثالثة بالنسبة للاتحاد السوفيتي. وخاصة بعد اشتعال الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والتي كانت منطقة الشرق الأوسط أحد مناطق هذا الصراع.

قدم الاتحاد السوفيتي مجموعة من المساعدات الاقتصادية والفنية للجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨، والتي أسهمت بشكل كبير في تعميق روابط التعاون بين البلدين، وكذلك في المشاركة في بناء بعض المشروعات الاقتصادية والصناعية في الجزائر، وكان الاتحاد السوفيتي يرمى من وراء هذه المساعدات زيادة مكانته السياسية والاقتصادية بين دول العالم الثالث النامية، ومنها الجزائر، ومحاولة التسلل السياسى والاقتصادي السوفيتي للدول المتلقية لهذه المساعدات. خاصة بعد التحرك الأمريكي بطرح مشروع مارشال لإعادة الإعمار عام ١٩٤٧، ووجود الأسطول الأمريكي في مياه حوض البحر المتوسط مع خمسينيات القرن العشرين.

وتأتى **أهمية هذه الدراسة** من عدة اعتبارات، **أولها** أن المساعدات والمعونات كانت أحد الأدوات المهمة التي استخدمها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية فى محاولة من المعسكرين الشرقى والغربى لاستقطاب دول العالم النامية من خلال تقديم حزمة من المساعدات والقروض لهذه الدول، ومنها بطبيعة الحال الجزائر. **ثانيها** أن الاتحاد السوفيتي قدم المزيد من المساعدات والقروض للجزائر، خاصة خلال فترة حكم الرئيس الجزائرى أحمد بن بلة ١٩٦٢-١٩٦٥ في محاولة سوفيتية للسيطرة على الجزائر، إذ كان الاتحاد السوفيتي الشريك الأول في تطوير وتسليح الجيش الجزائرى، إلى جانب تطوير قطاع الطاقة والصناعات الثقيلة بالجزائر خلال هذه الفترة. **وثالثها** أنه بعد تولى بومدين الحكم في الجزائر ١٩٦٥-١٩٧٨ عمل الاتحاد السوفيتي على تقديم المزيد من المساعدات على كافة الأشكال والصور إلى الجزائر، نظرًا لتقديم كل من الولايات المتحدة والصين بعض المساعدات للجزائر، هذا إلى جانب استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية الفرنسية للجزائر، لذا أضحت الجزائر موضعًا للتنافس بين هذه الدول.

أما عن الفترة الزمنية للبحث، فتبدأ بعام ١٩٦٢ الذى شهد استقلال الجزائر من رقبة الاستعمار الفرنسي، وبداية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وبالتالي بداية تدفق المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية للجزائر منذ تولى الرئيس أحمد بن بلة مقاليد الحكم في الجزائر ١٩٦٢-١٩٦٥، أما عام ١٩٧٨ فقد شهد نهاية حكم الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ١٩٦٥-١٩٧٨، والتي تمثل فترة حكمه فترة بناء دولة الجزائر اقتصاديًا وعسكريًا، والتي كانت للمساعدات التي تلقتها الجزائر سواء من المعسكر السوفيتي الشرقى، أو المعسكر الغربى، وخاصة من فرنسا لها الدور الأكبر في إعادة بناء الاقتصاد الجزائرى من جديد.

أما عن مصادر الدراسة فتعتمد بالأساس على مجموعة الوثائق غير المنشورة الصادرة عن وزارة الخارجية والكومنولث البريطاني **F.C.O**، والتي تناولت المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية للجزائر في الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٧٨، بشكل مفصل ودقيق، إذ حوت بين طياتها على تفاصيل دقيقة للغاية عن أنماط ومجالات هذه المساعدات، خاصة في مجال الطاقة والصناعة، كتطوير صناعة الحديد والصلب بمجمع الحجار، وتوسعة مصنع صهر الألومنيوم بمنطقة المسيلة في الجزائر، والتنقيب عن المعادن والبترول في صحراء الجزائر، وذلك من خلال الفنيين والخبراء السوفييت. كما قدم **أرشيف وزارة الخارجية المصرية** ملفًا مهمًا عن السياسة الاقتصادية السوفيتية للدول النامية.

كما قدمت الوثائق المنشورة أيضًا إفادة مهمة للبحث، ومنها التقرير الروسى عن المساعدات الإغاثية السوفيتية للجزائر خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٣، والمنشور على موقع الأرشيف الروسى، والذى ورد به تفاصيل دقيقة للغاية في هذا الشأن. إلى جانب تقرير آخر نُشر باللغة الإنجليزية عن الدور السوفيتي في بناء الجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨.

وجاءت وثائق المخابرات المركزية الأمريكية **(CIA)** بتقارير مهمة للغاية عن هذه المساعدات، نظرًا لرصدها لكافة أشكال وصور المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتي للجزائر خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى الصراع بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والتنافس فيما بينهما لتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لدول العالم الثالث، وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أجل السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية في العالم. وهو ما جعل المخابرات الأمريكية ترصد المساعدات السوفيتية بصورة واضحة.

وتحاول الدراسة أن تجيب على خمسة أسئلة رئيسة هي: ماهى عوامل التقارب السوفيتي الجزائرى، وما هي أهداف واعتبارات الاتحاد السوفيتي من تقديم هذه المساعدات للجانب الجزائرى؟ وما هي أشكال ومجالات هذه المساعدات؟ وما هو الموقف الغربى(الأمريكى-الفرنسى) من تقديم السوفييت لهذه المساعدات للجزائر؟ وهل كانت هذه المساعدات ذات جدوى، وهل أسهمت في بناء الاقتصاد الجزائرى أم كانت مساعدات غير ذي قيمة من الناحية الاقتصادية؟.

وتحاول الدراسة أن تجيب عن تلك الأسئلة من خلال المحاور التالية:

أولًا- التقارب السوفيتي الجزائرى

ثانيًا- أهداف المساعدات السوفيتية للجزائر

ثالثًا- أنواع المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية للجزائر

رابعًا- الموقف الغربى من المساعدات السوفيتية للجزائر

خامسًا- تقيم المساعدات السوفيتية للجزائر

أولاً – التقارب السوفيتي الجزائرى

كان التوجه العام للسياسية الخارجية السوفيتية منذ النصف الثانى من القرن العشرين هو توطيد العلاقات مع الدول الأفريقية عامة والعربية منها خاصة، بتقديم الدعم السياسى والمساعدات والمعونات لها، وبإقامة علاقات مباشرة معها[١]، وخاصة بعد أن بدأ الاتحاد السوفيتي في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضى بدعم حركات التحرر والاستقلال لدى الدول الأفريقية والعربية، وفضلا عن ذلك؛ نال الاتحاد السوفيتي احترام الكثير من شعوب هذه الدول بعد موقفه الحاسم بوقف العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وكذلك بعد دعمه لثورة التحرير الجزائرية سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا؛ مما أدى إلى التقارب بين الاتحاد السوفيتي والجزائر [٢]. فقد أعلن السوفييت اعترافهم بحق الشعب الجزائرى في الاستقلال وتأييدهم لمطالبهم في حق تقرير المصير، واستنكارهم رسميًا للحرب الوحشية التي قامت بها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائرى الباسل في معركته من أجل الاستقلال والحرية [٣].

كما لعبت الصحافة السوفيتية دورًا مهمًا في التقارب بين الجانبين، إذ كانت تفرد في كثير من أعدادها العديد من المقالات للحديث عن كفاح الشعب الجزائرى وحقه في الحرية والاستقلال، والتي كانت دومًا تندد بسياسة المحتل الفرنسى كصحفية برافدا(Pravda) وغيرها من الصحف السوفيتية. فقد تحدثت جريدة ترود(Trud) عام١٩٦٠، وهى لسان حال النقابات السوفيتية عن دور الفلاحين والعمال في الثورة الجزائرية والتضحيات التي يبذلها الشعب الجزائرى من أجل نيل الاستقلال والحرية. كما أجرت وكالة تاس (Tass) السوفيتية مقابلة مع كريم بلقاسم أحد قادة ثورة التحرير الجزائرية عام ١٩٦٠ أثناء زيارته لموسكو عبر فيه عن الأهمية التي توليها الحكومة الجزائرية للمساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي للجزائريين سياسيًا وعسكريًا[٤].

ومن ناحية أخرى كان الشعب السوفيتي نفسه مهتمًا بالشعب الجزائرى ونضاله وقضيته العادلة في الحصول على حريته واستقلاله، وذلك من خلال مشاهدته بعض الأفلام السينمائية التي تطرح قضية الجزائر كشعب واقع تحت سيطرة القوى الإمبريالية الغربية، وكذلك قراءة بعض أشعار وروايات ومذكرات المناضلين الجزائريين التي ترجمت إلى اللغة الروسية؛ وهذا ما ساعد بدوره على التقارب بين الجانبين. كما لعب الإعلام السوفيتي دورًا مهمًا في دعم القضية الجزائرية من خلال رصد العديد من الاحتجاجات في كثير من دول العالم التي كانت تؤيد الشعب الجزائرى في مطالبه المشروعة[٥].

وكان من أهم العوامل التي ساعدت على التقارب بين الجانبين السوفيتي والجزائرى، هو إدانة الاتحاد السوفيتي للدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها لفرنسا في حربها ضد الجزائريين، بالإضافة إلى دعم الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر في أفريقيا ودول الشرق الأوسط بشكل عام(٦).

وكان هذا الدعم السوفيتي للشعب الجزائرى فى حرب استقلاله ضد فرنسا خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٦٢ على كافة المسارات، من أهم عوامل التقارب بين البلدين؛ والذى أدى في نهاية المطاف إلى قيام علاقات رسمية فيما بينهما في مارس عام ١٩٦٢(٧).

ويُعد هذا التقارب تغيرًا في النهج والسياسة السوفيتية تجاه دول الشرق الأوسط، حيث حدث اندفاع كبير من قبل الاتحاد السوفيتي تجاه الشرق الأوسط، وخاصة في العقد السادس من القرن العشرين، والذى يعد أحد أبرز محاور الحرب الباردة بين القطبين. بينما كانت سياسة الاتحاد السوفيتي خلال الفترة ١٩١٧-١٩٣٩ التركيز على الشأن السوفيتي الداخلى(٨).

على الجانب الآخر كان التوجه العام لدى الجزائريين عقب الحصول على الاستقلال عام ١٩٦٢ بعدما استمرت ثورتهم لثمان سنوات حولت الكثير من المناطق الريفية الجزائرية إلى حالة خراب، وغيرت طبيعة مجتمعها بشكل عام، وهو الاحتذاء بالمسلك السوفيتي الاشتراكى(٩)، والاستفادة من التجربة السوفيتية في توحيد القوى السياسية تحت راية حزب واحد، وتوجيه جميع الموارد نحو تحقيق الهدف القومى، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان قد دعم بدوره التوجه اليسارى للجزائر من أجل كسب الدعم لسياسته في منطقة الشرق الأوسط، وفى محاولة منه لعرقلة خصومه الغربيين(١٠).

لذا تبنت الجزائر بعد استقلالها عام ١٩٦٢ سياسة التأميم التي كانت تتماشى مع التوجه الاشتراكى السوفيتي القائم على الملكية العامة للدولة لأدوات الإنتاج، وكانت هذه السياسة من عوامل التقارب بين الجانبين(١١). بالإضافة إلى السياسة التي تبناها الاتحاد السوفيتي بضرورة دعم الدول المستقلة حديثًا داخل القارة الأفريقية، والتي عدها السوفييت فرصة ذهبية لمواجهة الرأسمالية الغربية الاستعمارية، والتي تريد أن تظل هذه الدول تحت هيمنتها وسيطرتها(١٢).

ومن ناحية أخرى لعبت العوامل السياسية في الدول النامية، وخاصة دول الشرق الأوسط، ومنها الجزائر دورًا مهمًا في علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي. فنتيجة لتأييد الاتحاد السوفيتي للدول النامية في قضاياها تجاه التحرر السياسى والاقتصادي من تبعية الدول الغربية

الاستعمارية؛ فقد دفع ذلك الكثير من هذه الدول لتبنى الفكر الاشتراكى، وتفضيل وقبول المساعدات والمعونات السوفيتية على الغربية منها(١٣). وخاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان يُظهر دومًا شروط المساعدات والقروض الغربية التي كان يمنحها لبعض دول الشرق الأوسط بأنها ترمى إلى استغلال هذه الدول وإبقائها تحت سيطرتها بفرض شروطها السياسية مقابل هذه المساعدات. في الوقت ذاته كان الاتحاد السوفيتي يُظهر حياده وسعيه إلى تعضيد دول الشرق الأوسط اقتصاديًا لمواجهة الضغوط الغربية، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول(١٤).

كما كان الوضع الاقتصادى الجزائرى المتردى نتيجة لسياسة الأرض المحروقة التي اتبعها المحتل الفرنسي، والتى عانى بسببها الاقتصاد الجزائرى أشد المعاناة أثناء حرب التحرير التي خاضتها الجزائر ضد المستعمر الفرنسي ١٩٥٤-١٩٦٢؛ والتي أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادى؛ فكان هذا دافعًا للتقارب الجزائرى السوفيتي كما تسببت سنوات الاحتلال الفرنسي الطويلة للجزائر في وقوع الاقتصاد الجزائرى تحت السيطرة الكاملة لخدمة المصالح الفرنسية(١٥)؛ لهذا سعت الجزائر من جانبها إلى تحسين هذه الأوضاع بالابتعاد عن فرنسا وإقامة علاقات اقتصادية مع دول أخرى كالاتحاد السوفيتي المعادى للمعسكر الغربى، وفى نفس الوقت ليست له مطامع استعمارية(١٦).

هذا بالإضافة إلى الكثير من المشكلات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر بعد استقلالها عام ١٩٦٢(١٧)، إذ زادت نسبة البطالة، حيث قُدر عدد العاطلين الجزائريين بنحو مليوني شخص(١٨)، كما أحدث الانسحاب الفرنسي من الجزائر، وما تبعه من انسحاب المهندسين والفنيين والخبراء الفرنسيين من المرافق الاقتصادية الجزائرية هزة كبيرة للاقتصاد الجزائرى، إذ حدث عجز كبير في الأيدى العاملة الماهرة والخبراء والفنيين القادرين على تشغيل وإدارة المنشآت الصناعية الكبيرة. كما شهد القطاع الزراعى انخفاضًا في الإنتاج بشكل ملحوظ حتى أنه أصبح لايكفى حاجة الجزائريين. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٤ شهد القطاع الصناعى أيضًا انخفاضًا بنسبة ٥٥٪، وقطاع التعدين وصناعة الصلب بنسبة ٢٠٪، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ(١٩)، لذا سعت الجزائر للحصول على المساعدات الاقتصادية والفنية، وبعض القروض من الاتحاد السوفيتي والاستعانة بالفنيين والخبراء السوفييت، وخاصة في مجال الطاقة والصناعة، إلى جانب بعض المعونات والقروض طويلة الأجل ذات الفائدة القليلة لتحسين أوضاعها الاقتصادية(٢٠).

ولقد أسهم الاتحاد السوفيتي بما قدمه من مساعدات اقتصادية وخبراء وفنيين ومواد خام وآلات في دعم مشروعات توليد الطاقة، وبناء مصانع الحديد والصلب بمنطقة الحجار والألمونيوم بالمسيلة، وإقامة مجمعات إنتاجية كبيرة في الدول الأفريقية عامة والجزائر خاصة. إذ أن المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتي كانت تمثل ركيزة مهمة في سبيل بناء الاقتصاد الوطنى وإعداد الكوادر، وتطوير الصناعات الثقيلة، وتحديث الزراعة؛ وهذا ما ساعد بدوره في التقارب بين الجانبين السوفيتي الجزائرى[٢١]. ولكن إذ كانت الجزائر لديها الحاجة للحصول على المساعدات والدعم السوفيتي، فما هي الأهداف التي دفعت السوفييت لتقديم تلك المساعدات.

ثانيًا- أهداف المساعدات والمعونات السوفيتية للجزائر

تُعد المعونات والمساعدات السوفيتية أحد أدوات تنفيذ سياسات واستراتيجيات الاتحاد السوفيتي تجاه دول العالم الثالث، وهو ما أعلنه خرتشوف (Khrushchev) بنفسه عام ١٩٥٦ بما يعرف بالانتقال السلمى بضرورة منح المساعدات والقروض الاقتصادية لدول العالم الثالث، وخاصة دول الشرق الأوسط من أجل اجتذابهم سليمًا نحو الاشتراكية السوفيتية.

وأكد خرتشوف فى ١٨ أكتوبر ١٩٦١ في مؤتمر الحزب الشيوعى أيضًا على ضرورة دعم الدول المستقلة أو تلك التي في طريقها إلى الاستقلال حديثًا بالمساعدات والقروض من أجل دعمها اقتصاديًا، وخاصة في مجال الطاقة والصناعة، ولذلك لجذبها إلى المعسكر الاشتراكى السوفيتي[٢٢].

وهكذا كانت أهداف الاتحاد السوفيتي للمساعدات والمعونات الاقتصادية التي كان يقدمها للدول النامية ودول الشرق الأوسط، والتي تعد الجزائر واحدة منها، هو الحصول على أكبر مكسب للسياسة الخارجية السوفيتية الساعية إلى السيطرة والهيمنة السياسية على هذه الدول[٢٣]. كما كانت تهدف معظم المعونات والمساعدات السوفيتية إلى كسب نفوذ وصداقة الدول التي يمنحها السوفييت هذه المعونات[٢٤]. ولقد تمكن الاتحاد السوفيتي بفضل هذه المعونات والمساعدات من إدخال آلاف الخبراء السوفييت إلى دول الشرق الأوسط، وقامت هذه الدول بإرسال مئات الفنيين للتدريب في الاتحاد السوفيتي؛ وبذلك يكون تحقق للسوفييت ما أردوا من تعزيز النفوذ وكسب صداقة هذه الدول، وهذا ما حدث في الجزائر[٢٥].

وقد رُسمت السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة بعناية فائقة لتستغل الظروف القائمة في الدول النامية والمتخلفة اقتصاديًا من أجل فرض هيمنتها السياسية عليها[٢٦]، خاصة وأن شعوب

هذه الدول كانت تعاني من انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر؛ وهذا ما دفع هذه الدول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للعمل على رفع مستواها الاقتصادي، إذ عمدت حكومات هذه الدول على رسم برامج التصنيع كهدف رئيسى لتحقيق هذه السياسة من خلال الحصول على المساعدات والمعونات من الدول القوية اقتصاديًا ولا سيما الاتحاد السوفيتي(٢٧).

ومع أن أغلب هذه الدول كانت تسلم بوجوب الاعتماد على نفسها في شئون التنمية الاقتصادية إلا أنها كانت تقدر أهمية المساعدات الأجنبية في تحقيق أهدافها، ولذلك سعت إلى الحصول على رؤوس الأموال والخبرة الفنية الأجنبية بالدرجة والكيفية التي لا تحد من استقلالها(٢٨).

وفى كثير من الدول النامية ولا سيما تلك التى رزحت تحت عبء الاستعمار فيما مضى، أرجعت حالتها المتدهورة إلى السياسات الاستعمارية. وقد استغلت السياسة الشيوعية هذه الأحوال ووصفت برامج المساعدات والمعونات الأمريكية بأنها تعد استعمارًا مقنعًا يهدف إلى استمرار إخضاع وتبعية هذه الدول للمعسكر الإمبريالي الاستعماري(٢٩).

وفي الوقت نفسه كانت الدول النامية ومنها دول الشرق الأوسط لديها رغبة قوية في تحسين وضعها الاقتصادى من خلال تطوير بنيتها التحتية، وخاصة في مجال الصناعة؛ لذلك فإن برامج المساعدات السوفيتية دائمًا ما كانت توضع في هذا القالب وفى الصيغة التي تتفق في مظهرها مع الأهداف الوطنية لهذه الدول(٣٠).

أضف إلى ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان يخصص جزءاً ليس بالقليل من هذه المساعدات والمنح لقطاع الطاقة والصناعة فى هذه الدول، خاصة مع امتلاكه للكثير من الخبراء الفنيين في هذا القطاع؛ ولعل دافع الاتحاد السوفيتي من ذلك هو الحاجة إلى المزيد من مصادر الطاقة، وبعضًا من الصناعات والمواد الخام، إلى جانب أن الاتحاد السوفيتي كان يقدم مثل هذه المساعدات لهذه الدول لاجتذابها إلى المدار السوفيتي الاشتراكي.

كما كان من أهم أهداف الاتحاد السوفيتي من تقديم هذه المساعدات والمعونات للدول الأفريقية والعربية منها خاصة، هو المنافسة الجيوسياسية بين الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربى من أجل السيطرة على المواقع الاستراتيجية، وكذلك مصادر الطاقة والبترول والمواد الخام، والتي تعد الجزائر واحدة منها(٣١)، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجى للجزائر المطل على البحر المتوسط، حيث الأسطول السادس الأمريكي الموجود بمنطقة المتوسط (٣٢).

كما كان الاتحاد السوفيتي يهدف من وراء هذه المساعدات والمعونات التي قدمها للجزائر هي محاولة إقامة قواعد عسكرية سوفيتية على أراضيها، وإقامة علاقات اقتصادية معها، ومنها صفقات الأسلحة التي قدمها الاتحاد السوفيتي للجيش الجزائرى، وأيضًا تقديم منح دراسية للطلاب الجزائريين للدراسة في موسكو(٣٣)، ومساعدات فنية من خلال وجود خبراء سوفييت لإقامة وتطوير مشروعات الطاقة والصناعات الثقيلة في الجزائر، وكذلك فنيين ومستشارين عسكريين لتدريب الجزائريين على الأسلحة المقدمة من الاتحاد السوفيتي(٣٤).

ويرجع آخرون أن هدف المساعدات السوفيتية لدول العالم الثالث ومنها الجزائر، هو الرغبة في إيقاف النظام السياسى والاقتصادي الذى أسسته القوى الأوروبية في أفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك من خلال بعض الأدوات(٣٥)، ومنها تقديم الدعم السياسى والعسكرى لهذه الدول، وكذلك المعونات والمساعدات الاقتصادية من أجل تعميق التعاون والروابط الاقتصادية فيما بينهما بإقامة مشروعات صناعية وتطوير وسائل النقل والتنقيب عن مصادر الطاقة والنفط وتحديث الزراعة في هذه الدول(٣٦).

بينما أرجع البعض هذه المساعدات إلى رغبة الاتحاد السوفيتي في تحقيق نزعة تدريجية مؤيدة للسوفييت لدى المتلقي، وزيادة المكانة السياسية والاقتصادية للمعسكر الاشتراكي بين الدول النامية(٣٧)، والتسلل سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا إلى الدول المتلقية لهذه المساعدات الخارجية، وتعزيز الموقف العسكري العالمي للدول الاشتراكية، والتي كانت الجزائر بطبيعة الحال واحدة من هذه الدول المتلقية للمساعدات الاقتصادية والفنية من قبل الاتحاد السوفيتي(٣٨).

ثالثًا- أنواع المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية للجزائر

اتخذت المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتي للجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨ العديد من الأشكال والصور كالمساعدات الإغاثية، والمساعدات في مجالات الصناعة والطاقة والزراعة، والمساعدات المالية والفنية والتقنية والمنح، وهى كالآتى:-

١- المساعدات الإغاثية السوفيتية للجزائر

قدم الاتحاد السوفيتي خلال سنوات الكفاح المسلح للشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، وخاصة قبيل الاستقلال، بعض المساعدات الإغاثية للشعب الجزائرى، والتي امتدت إلى ما بعد الاستقلال. ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين، وهما كالآتى:-

أ- المساعدات الإغاثية قبيل الاستقلال ١٩٦٠-١٩٦٢

قدم الاتحاد السوفيتي خلال الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٢ للجزائر العديد من المساعدات منها الدبلوماسية والعسكرية والمالية[٣٩]، وتبرعات مالية قُدرت بنحو ثلاثة ملايين دولار نقدًا للجزائر، وفي نوفمبر ١٩٦٠، تم تحويل بعض المعروضات من الجناح السوفيتي بالمعرض الدولي بتونس بقيمة إجمالية قدرها ٢٩,٩ ألف دولار كهدية من الحكومة السوفيتية للجزائر[٤٠].

كما قدمت المنظمات العامة السوفيتية، والمجلس المركزي لنقابات العمال، وغيرها من المنظمات السوفيتية المتضامنة مع دول آسيا وأفريقيا لمواجهة الاستعمار الغربى خلال الفترة من فبراير ١٩٥٨ إلى مارس ١٩٦٢ بعض المساعدات الإغاثية مثل بعض السلع الغذائية والأدوية للجزائر بما قيمته نحو مليون روبل[٤١]. ووصلت هذه المساعدات إلى الجزائر عبر تونس والمغرب[٤٢]. حيث استلمت الجزائر نحو خمسة آلاف طن من القمح والدقيق، ونحو ١٨٤ ألف علبة حليب مجفف، وبعض اللحوم والأسماك المعلبة، ونحو ١٥٧,٥ ألف طن سكر، و٩٠ ألف متراً من الأقمشة، و١٣,٥٠٠ ألف بطانية، وبعض الأحذية وأدوات الخياطة، والأدوية والسلع الأخرى للشعب الجزائري[٤٣].

كما أسهمت جمعية الصليب الأحمر السوفيتية في علاج بعض الجرحى الجزائريين خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٠، وكذلك في جمع التبرعات والدواء والطعام للاجئين الجزائريين الموجودين على الحدود مع تونس[٤٤].

كما أرسلت موسكو فى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠ الباخرة الروسية فاتيج إلى ميناء تونس تحمل شحنة كبيرة من الآلات الزراعية وسيارات النقل هدية من الاتحادات النقابية السوفيتية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما حملت تلك السفينة كميات كبيرة من الأدوية المهمة ومواد الغذاء واللباس إلى اللاجئين الجزائريين في تونس، وقد جرى احتفال كبير بهذه المناسبة حضرته وفود من المنظمات الجزائرية في تونس، كما حضره من الجانب الروسى ممثل عن الاتحاد المركزى للنقابات السوفيتية وضباط الباخرة. وقال المندوب النقابى الروسى عن شحنة الباخرة أنها تحمل جرارًا وآلة حصاد وعددًا من الآلات الزراعية، وسيارة شحن حمولتها ٣,٥ طن، وسيارة سياحة، وآلات صناعية ومواد صالحة للتعليم الفني، هذا إلى جانب حمولة من الغذاء واللباس والأدوية إلى اللاجئين، كما أهدى الطلبة العرب بموسكو سيارة جيب إلى إخوانهم اللاجئين الجزائيين[٤٥].

ب-المساعدات الإغاثية السوفيتية للجزائر ١٩٦٢-١٩٦٣

بعد بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى مارس ١٩٦٢، قدم الاتحاد السوفييتي بعض المساعدات الغذائية والدوائية الإغاثية للجزائر من خلال الخط الحكومي، ففي الفترة من أغسطس إلى أكتوبر ١٩٦٢، تم إرسال مساعدات غذائية مجانية إلى الجزائر(٤٦)، منها ١٠,٠٠٠ طناً من القمح ، و ٥,٠٠٠ طناً من السكر ، و ٥٠٠ طناً من الزيت النباتي، ومليون علبة حليب مجفف ومليون علبة من الأسماك المعلبة.

وفي ديسمبر ١٩٦٢، أرسل عشرة من الأطباء السوفييت إلى الجزائر لمدة ستة أشهر، وتم تمديد فترة بقاء الأطباء السوفييت في الجزائر إلى الأول من يناير عام ١٩٦٤؛ وذلك لتقديم بعض الخدمات الطبية للشعب الجزائري. وفي يونيو ١٩٦٣ تم توفير أدوية بقيمة ٤٠ ألف روبل للجزائر(٤٧).

ومن خلال المنظمات العامة السوفيتية (لجنة التضامن بين الدول الآسيوية والأفريقية ، ولجنة الدفاع عن السلام) في الفترة ١٩٦٢-١٩٦٣ تم تزويد الجزائر بمساعدات غذائية وأدوية بلغت قيمتها أكثر من ٥٠,٠٠٠ روبل شملت نحو ٥٠ طناً من الدقيق، و ٧,٥ طناً من السكر، وأكثر من ١٠,٠٠٠ علبة حليب وملابس، وكذلك أدوية تبلغ قيمتها حوالي ٧٠٠٠ روبل، وأحذية ومستلزمات مدرسية للأطفال الجزائريين(٤٨).

كما تم تقديم منحًا دراسية من قبل الاتحاد السوفيتي للطلاب الجزائريين خلال العام الدراسى ١٩٦٣-١٩٦٤ لاستكمال دراستهم بالجامعات السوفيتية، بالإضافة إلى ذلك استقبل المجلس المركزي لنقابات العمال لعموم الاتحاد السوفيتي نحو أربعين عاملًا جزائريًا للتدريب الصناعي والفني لمدة سنة واحدة في المصانع والورش السوفيتية(٤٩).

وفى مجال المساعدة الطبية السوفيتية لسكان الجزائر تم إرسال نحو مائة أخصائي وطبيب روسى إلى الجزائر، بالإضافة إلى قرض سوفيتى عام ١٩٦٣ بقيمة مليون روبل بشروط ميسرة، خصص هذا القرض لشراء الأدوية والمعدات الطبية(٥٠).

كما قدم الاتحاد السوفيتي خلال عامي ١٩٦٣-١٩٦٤ أكثر من مائة خبير سوفيتى في الألغام، والذين أسهموا بدورهم في استخراج أكثر من عشرين ألف لغم وتطهير نحو ٨٠٠ كليو متر مربع من الأراضي الجزائرية من الألغام الفرنسية(٥١).

٢- المساعدات السوفيتية في مجال الصناعة

قدم الاتحاد السوفيتي الجزء الأكبر من مساعداته الاقتصادية والفنية للجزائر من أجل تطوير المنشآت الصناعية الجزائرية، وخاصة قطاع الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وغيرها(٥٢)، ولعل أهمها ما يلى:-

أ- مصنع الحديد والصلب بالحجار

قدم الاتحاد السوفيتي قرضًا ماليًا للجزائر بنحو ١٠٠ مليون روبل عام١٩٦٣، وقرضًا آخر بقيمة ١٥٠ مليون روبل عام ١٩٦٤م من أجل المساعدة في بناء وتأسيس مجمع للحديد والصلب في منطقة الحجار بالجزائر(٥٣)، وبناء معهد للنفط والغاز ومدرسة للتدريب المهنى في مجال الصناعة(٥٤).

وفى عام ١٩٧١ قدم الاتحاد السوفيتي قرضًا آخر بقيمة ١٧٠ مليون روبل بما يعادل حوالى ٧٧ مليون جنيه استرلينى من أجل توسعة مجمع الحجار للحديد والصلب(٥٥)، والذى كان يعرف بمصنع عنابة من أجل زيادة إنتاجه من ٥٠٠ ألف طن إلى مليوني طن سنويًا(٥٦). وكان القرض مستحق الدفع على مدار خمسة عشر عامًا بفائدة نحو ٢,٥٪، وخصص هذا القرض لبناء مصنع لتجهيز المواد الخام ومحولات الحديد القاعدى ولبناء مصنع لإنتاج الأكسجين ومصنع لإنتاج فحم الكوك قادر على إنتاج ٥٠٠ ألف طن سنويًا، وطاحونة قادرة على معالجة ٥٠٠ طن سنويًا، ومصنع لإنتاج الطاقة الحرارية(٥٧).

كما كان من ضمن قيمة هذا القرض ما قدمه الاتحاد السوفيتي للجزائر من المعدات والكابلات والأنابيب وأعمال الهندسة وجميع المواد التي استوردتها الشركات الجزائرية من أجل إنشاء الورش الرئيسية اللازمة لعملية التطوير والتوسعة مثل الأفران والوحدات المركزية ومحطات الطاقة والدرفله(٥٨).

كما أكد الاتحاد السوفيتي على أن تكون الشركات والمؤسسات السوفيتية هي المسؤولة تجاه الشركات الجزائرية بتقديم سبل الدعم الفني والتقنى من خلال تقديم الدراسات والخبراء والفنيين، وكذلك توريد معدات التشييد والتجميع والاختبار وبدء التشغيل، ولهذا الغرض تقرر إنشاء شركة إنشاءات وتجميع في الجزائر لكى تساعد في تحديث مجمع الحجار وذلك أيضًا بمساعدة سوفيتية(٥٩).

كما تم الاتفاق على إنشاء معهد للهندسة المائية ومعاهد أخرى للتدريب المهنى بمساعدة سوفيتية من خلال تقديم الخبراء في مجال الهيدروليكا والتعدين والكيماويات والهيدروكربونات والصناعات التحويلية والصناعية(٦٠).

وعقب القرض السوفيتي الثانى بدأت أعمال التطوير والتوسعة بمجمع الحجار للحديد والصلب، وأعلن الرئيس الجزائرى بومدين أن مجمع الحجار لن يكون كافيًا حتى لو وصل إلى الزيادة المرجوة منه، وهى مليوني طن سنويًا، وأن الجزائر بصدد بناء مصنع آخر في غرب الجزائر للحديد والصلب بسعة إنتاجية تبلغ نحو ١٠-١٢ مليون طن، وأنه يتطلع للمساعدة والدعم السوفيتي(٦١).

ب-مشروع مصنع صهر الألومنيوم في المسيلة(٦٢)

قدم الاتحاد السوفيتي قرضًا ماليًا للجزائر قيمته ١,٢ مليار دينار جزائرى (حوالى ٣٠٠ مليون دولار) لتطوير مشروع صهر الألومنيوم بمنطقة مسيلة الجزائرية، وذلك بموجب اتفاقية ثنائية وقعت بين الجانبين في ٢٧ أبريل عام ١٩٧٦(٦٣)، مثّل فيها الجانب الجزائرى السيد عبد السلام بلعيد وزير الصناعة الطاقة الجزائرى، والسيد سكاتشوف رئيس اللجنة القومية للعلاقات الاقتصادية عن الجانب السوفيتي، ونصت هذه الاتفاقية على ما يلى:-

- يقدم الاتحاد السوفيتي قرضًا ماليًا قيمته نحو١,٢ مليار دينار جزائرى (حوالى ٣٠٠ مليون دولار) لتطوير مشروع مصنع صهر الألومنيوم بمسيلة، على أن يسدد هذا القرض على مدار عشر سنوات، بعد مضى ثلاث سنوات سماح، وبمعدل فائدة تقدر بنحو ٤٪. ويتم تسديد قيمة القرض كاملة عن طريق تزويد الاتحاد السوفيتي بالألومنيوم الذى ينتجه مصنع مسيلة. ويتم استيراد المواد الخام اللازمة للمصنع من غينيا وجامايكا بمساعدة الاتحاد السوفيتي.

- سيغطى القرض المقدم من الاتحاد السوفيتي للجانب الجزائرى المعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأخرى والخدمات اللازمة لبناء المصنع، والدعم الفني اللازم لبدء عمل المصنع واستمراريته حتى يصل إلى سعته الإنتاجية المتفق عليها، والتي تبلغ نحو ١٤٠,٠٠٠ طنًا سنويًا(٦٤).

وهذا بالإضافة إلى تدريب الموظفين والفنيين الجزائريين في موسكو، وبناء محطة طاقة كهربائية في مسيلة لتنتج نحو ٦٠٠ مليون واط، إلى جانب بناء المرافق في ميناء بجابة،

واللازمة لاستيراد المواد الخام وتصدير المنتج بعد تصنيعه، وتطوير السكة الحديدية ما بين بجاية وبرج بوعريريج ومد خط سكة حديدية جديدة بين برج بوعريج ومسيلة(٦٥).

والجدير بالذكر أن هذا المصنع كان يستهلك نحو ٨٠٠ مليون مترًا مكعبًا من الغاز الطبيعى ونحو ٥٦,٠٠٠ طنًا من الفحم النفطي، و ٢٣,٤٠٠ طنًا من قطران الفحم. وبدأ مصنع صهر الألومنيوم بالمسيلة الإنتاج عام ١٩٨٢، والذى كان بمثابة نواة لبرنامج شامل لتنمية الصناعات الثانوية في المنطقة والذى أعطى زخمًا ودافعًا للتنقيب عن البوكسيت في الجزائر بمساعدة الاتحاد السوفيتي أيضا(٦٦).

٣- المساعدات السوفيتية في مجال الطاقة والتعدين والبترول

في إطار الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجانبين السوفيتي والجزائرى خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨، طلبت الجزائر من موسكو مساعدات مالية وفنية من أجل البحث والتنقيب عن المعادن والنفط داخل أراضيها. واستجابت موسكو وقدمت منحة مالية عام ١٩٦٣ قدرها نحو ٢٥٠ مليون دولار من أجل البحث والتنقيب عن المعادن والنفط. ولكن الاتحاد السوفيتي فشل على مدار خمس سنوات أن يفى بحوالي ١٠٪ من المبلغ المعلن(٦٧).

كما قدمت موسكو بموجب الاتفاقيات التي وقعتها مع الجزائر في يناير ١٩٦٦، وديسمبر ١٩٦٨، ومايو ١٩٧٤ مجموعة من المعدات والخبراء والفنيين والجيولوجيين في قطاع التعدين والنفط، كما قامت ببناء المدارس الفنية المتخصصة في هذا القطاع، وقام مجموعة من الخبراء السوفييت وبعض من الجزائريين بالتدريس في هذه المدارس (٦٨).

وفى عام ١٩٦٨ وقعت الشركة القومية لأعمال التنقيب الجزائرية عقدًا مع شركة تكنو أكسبورت السوفيتية لمدة سبع سنوات، والذى بموجبه تعهدت موسكو بتقديم الخبرات الفنية والتقنية لاستكمال أعمال البحث والتنقيب عن المعادن والبترول داخل الجزائر. حيث أرسلت موسكو نحو ٣٦٧ خبيراً وفنيًا، واشترطت أن يكون لهؤلاء الخبراء نفس الامتيازات التي يحصل عليها الخبراء والفنيون التابعين للدول الغربية كالمسكن والرواتب(٦٩).

وتم اكتشاف بعض المعادن في الأراضى الجزائرية بفضل مساعدات الخبراء السوفييت، ففي عام ١٩٧٠ تم اكتشاف منجم للزئبق في منطقة عزابة شرق الجزائر، وأعقب ذلك توقيع بروتوكول تعاون بين الجانبين السوفيتي والجزائرى عام ١٩٧١، بإنشاء مصنع لإنتاج الزئبق من خلال استخدام منجم عزابة بطاقة إنتاجية نحو ٣١٧ طن من الزئبق سنويًا(٧٠).

وحينما علم الفنيون الفرنسيون الموجودون بالجزائر بذلك الأمر أعلنوا من قبلهم أن البحث عن المعادن داخل الأراضى الجزائرية يشبه البحث عن "إبرة في كومة القش"، ولكن هذا لم يثنِ السوفييت عن مواصلة التنقيب، حيث كانوا يأملون في العثور على المعادن الثمينة كاليورانيوم، وخاصة بعد أن عثرت عليه فرنسا على بعد ٧٥٠ كليو جنوب النيجر.

وفى ضوء ذلك استمر تدفق الخبراء والفنيين الجزائريين في هذا القطاع حتى وصل عددهم إلى ١٨٠٠ خبير وفنى سوفيتى، وقامت الشركة القومية لأعمال التنقيب الجزائرية وشركة تكنو أكسبورت السوفيتية بإجراء تنقيبًا شاملًا في منطقة الحجار والنقير بالجزائر بحثًا عن بعض المعادن(٧١).

ولكن مع بداية شهر سبتمبر عام ١٩٧١ بدأ عدد الخبراء والفنيين السوفييت في تناقص، وذلك لانخفاض معدل التنقيب عن النفط في الجزائر؛ مما أدى إلى إنهاء تعاقدات الكثير من الفنيين والخبراء، ولم يكن انخفاض معدل التنقيب هو السبب الوحيد لخفض عدد السوفييت، وإنما كان يرجع الأمر كذلك إلى رغبة الجزائر في تقليل عدد الفنيين السوفييت للاستعانة بالخبراء الأمريكان والكنديين لخبرتهم وكفاءتهم الفنية التي تفوق السوفييت (٧٢).

ولقد كشفت الوثائق البريطانية على لسان أحد الخبراء الكنديين العاملين في مجال النفط بالجزائر أن الخبراء والفنيين السوفييت كانوا يستخدمون أجهزة قديمة، على عكس الخبراء والفنيين الأمريكيين والكنديين، وهذا ما كان يؤثر في مسار العمل والتنقيب. فالشركات السوفيتية كانت تتأخر في تحريك أجهزة الحفر من موقع لآخر لمدة تصل إلى خمسة وأربعين يومًا؛ وهذا كان يتسبب في تعطيل عمل الفنيين، وفى المقابل كان بإمكان الفنيين الكنديين القيام بنفس المهمة خلال ستة أيام فقط. وحتى الفنيون الرومانيون كانوا يستغرقون نحو ثلاثة وعشرين يومًا في نفس العملية، وهذا ما دعا إلى الاستعانة بالخبراء الأمريكان والكنديين من أجل التنقيب عن النفط وغاز الميثان في منطقة صحارى وغيرها من المناطق الجزائرية الأخرى(٧٣).

وفى ضوء ذلك، تم توقيع بروتوكول للتعاون الفنى والتكنولوجى بين الجانبين الجزائرى والرومانى عام ١٩٧٤، وخاصة في مجال التعدين والتنقيب الجيولوجى عن النفط والغاز وتدريب الكوادر الفنية في هذا القطاع بمعهد النفط والغاز الجزائري، والعمل على بناء معهدين آخرين للرياضيات التطبيقية والكيماء الصناعية في جامعة قسنطينة ووهران ، بالإضافة إلى

مراكز للتدريب المهنى. وبموجب البروتوكول الموقع بين الجانبين دخل نحو ٦٠٠ خبير روماني للجزائر للتنقيب عن النفط وغاز الميثان في منطقة صحارى(٧٤).

وهكذا كان توجه الجزائر نحو رومانيا في هذا القطاع نتيجة لخبرتهم الفنية الكبيرة التي فاقت خبرة السوفييت، وكذلك لانخفاض تكاليف معيشتهم ونفقاتهم ورواتبهم الشهرية إذا ما قُورنت بالخبراء والفنيين السوفييت(٧٥).

٤- المساعدات السوفيتية للجزائر في مجال الزراعة

أما في مجال الزراعة فقد اقتدت الجزائر بالمسار السوفيتي، حيث رأى أحمد بن بله ضرورة تطبيق النظام الاشتراكي على قطاع الزراعة الجزائرى من خلال سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج(٧٦)، ومصادرة الأراضى التي كانت تحت سيطرة فرنسا وتوزيعها على صغار المزارعين الجزائريين، وإقامة نظام التعاونيات الزراعية(٧٧).

ولقد أسهم الاتحاد السوفيتي في تطوير المنظومة الزراعية في الجزائر من خلال زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتطوير منظومة الرى. وكانت أولى هذه المساعدات حينما أرسل الاتحاد السوفيتي في أبريل عام ١٩٦٤ نحو مائة من الطلاب السوفييت المتخصصين في مجال البناء والتشييد ولمدة ستة أشهر للمشاركة في إعادة بناء وإعمار القرى التي دمرتها فرنسا في منطقة القبائل(٧٨). وأسهم الاتحاد السوفيتي كذلك في بناء الجمعيات التعاونية الزراعية، وبناء بعض المدارس لتدريب المتخصصين في الزراعة، كما قدم عام ١٩٦٤ نحو ٢٥٠ جرارًا زراعيًا كانت الجزائر في حاجة ماسة إليهم. كما أسهم السوفييت في إنشاء خمس محطات تجريبية لأبحاث الزراعة، والتي كان لها دورًا مهمًا في تحسين إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية مثل القطن، والشمندر، والقمح، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية مصانع الأسمدة الزراعية(٧٩).

وبموجب بروتوكول وقُع بين الجانبين الجزائرى والسوفيتي في ١٨ يوليو١٩٦٥ قدم الاتحاد السوفيتي بعض المساعدات الفنية من أجل زيادة وتنمية الإنتاج الزراعى بالجزائر؛ إذ أسهم في إعادة تأهيل وبناء نحو ثلاثين محطة مياه، وأربعة سدود رى متوسطة، وعشرين سدًا صغيرًا، والتي أسهمت بشكل كبير فى توفير مياه الرى للمحاصيل الزراعية(٨٠). هذا بالإضافة إلى أعمال الكشف عن المياه الجوفية في الصحارى الجزائرية ، والتي نتج عنها زيادة حصة الجزائر من المياه الجوفية بنسبة ٢٥٪ أكثر من السابق، وذلك من خلال حفر الآبار الجوفية وبناء

السـدود، والتي وفرت مياه رى لأكثر من ٧,٠٠٠ هكتار من الأراضـى القاحلة ومزارع النخيل، وساعدت في توفير إمدادات ثابتة من المياه لعدد كبير من السكان(٨١).

كما قدم الاتحاد السـوفيتي بعض القروض المالية للجزائر؛ لشـراء بعض الآلات الزراعية كالجرارات وبعض طلمبات الرى ، وكذلك الدعم الفني، حيث قدمت موسكو نحو خمسمائة فنيًا وخبيرًا في مجال الزراعة للجزائر، كما أسـهم السـوفييت في إنشـاء بعض المعاهد والمدارس المهنية في مجال الزراعة بالجزائر(٨٢)، وكذلك وجود بعض الفنيين السـوفييت للتدريس في هذه المؤسسات. كما أسهمت رومانيا في إقامة وبناء سد القصب(٨٣) الذى يقع على بعد ٣٤٠ كليو مترًا غربى الجزائر، والذى أسـهم بشـكل كبير في رى الأراضـى الواقعة في منطقتي المسـيلة وسطيف(٨٤).

٥- المساعدات السوفيتية للجزائر في مجال التجارة

أما فيما يخص المسـاعدات السـوفيتية للجزائر في قطاع التجارة، فيمكن القول أن عام ١٩٦٨ كان نقطة الانطلاق الحقيقة للمسـاعدات السـوفيتية للجزائر في القطاع الاقتصـاى وخاصة التجارة،

فبموجب الاتفاقية الثنائية الموقعة بين الجانبين في ديسـمبر ١٩٦٨ زاد معدل التبادل التجارى بين الجزائر والاتحاد السوفيتي إلى سبعة أضعاف، حيث حصل الاتحاد السوفيتي بموجب هذه الاتفاقية على ١١٠ مليون جالوناً من النبيذ الجزائرى سنويًا ولمدة سبع سنوات، وعلى نصف مليون طنًا من النفط سنويًا لمدة سنتين في مقابل استيراد الجزائر بعض البضائع السـوفيتية والحصـول على القروض والمنح والدعم الفني والتقنى السـوفيتي في مجال الصناعة(٨٥).

وبموجب نفس الاتفاقية، وصلت قيمة صادرات الجزائر إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧١ إلى حوالى ٨٥ مليون دولار، بينما وصلت قيمة ورادات الجزائر من الاتحاد السوفيتي إلى نحو ١٠٥ مليون دولار؛ وهذا ما ساعد على تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاقتصادية من قبل الاتحاد السوفيتي في الجزائر(٨٦).

أيضـاً تعزز التبادل التجارى بين البلدين بفضل الاتفاقية الموقعة في فبراير عام ١٩٧٢، والتي أدت إلى زيادة التبادل التجارى بين الجانبين إلى ٢٢٠ مليون دولار، حيث أدت هذه الاتفاقية إلى تعزيز وتطوير القطاع التجارى الجزائرى، خاصـة مع تأكيد هذه الاتفاقية على

ضرورة مساعدة الاتحاد السوفيتي للجزائر لتطوير إنتاجها الصناعى والتجارى من خلال توفير منفذ لاستيعاب صادراتها، حيث نصت هذه الاتفاقية على أن يستورد الاتحاد السوفيتي من الجزائر ما يلى:

- المنتجات الزراعية، وبشكل خاص النبيذ والموالح والبلح وزيت الزيتون.
- النفط (مليون طن) خلال عامي ١٩٧٢-١٩٧٣.
- البضائع المصنعة كالسجائر والأحذية والمنسوجات والدهانات ومنتجات الفلين والمنتجات الدوائية.
- منتجات المشاريع التي شارك الاتحاد السوفيتي في إنشائها مثل الزئبق والرصاص والزنك.

أما واردات الجزائر من الاتحاد السوفيتي وفقا لهذه الاتفاقية فكانت تنقسم إلى قسمين، وهما:

أ- البضائع الأساسية للصناعات الجزائرية التي تغطيها التمويلات طويلة الأمد كالقرض طويل الأجل الذى قيمته نحو ١٧٠ مليون روبل والمستحق دفعه على مدار خمسة عشر عامًا بفائدة ٢,٥٪ بغرض تمويل وإنشاء مصنع الحديد والصلب بالحجار.

ب-المتطلبات التجارية كالقمح والسكر وفحم الكوك والخشب [٨٧].

لكن الواقع يشير إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدل التبادل التجارى بين البلدين بنحو ٧٥٪ خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤، إذ وصلت قيمة التعاملات التجارية بين الجانبين إلى ٢٢٥ مليون دولار. وشكلت الآلات والمعدات حوالي ربع الصادرات السوفيتية، ويليها الإسمنت ومواد البناء وزيوت الطعام والصلب والفحم والمواد الخام الأخرى. وشكل النبيذ نحو ٩٠٪ من صادرات الجزائر إلى الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت نفسه تزايد عجز الجزائر في ميزانها التجاري إلى حد كبير بسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع السوفيتية، بينما ارتفعت أسعار النبيذ الجزائري بنسبة قليلة [٨٨].وهذا يؤكد أن تلك الاتفاقيات كانت في صالح السوفييت أكثر من الجزائر على أرض الواقع.

ثم جاءت اتفاقية يونيو ١٩٧٤ الموقعة بين الجانبين لتعزز قطاع التجارة في الجزائر، وكذلك التبادل التجارى بين البلدين خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧، حيث قدم الاتحاد السوفيتي بعض القروض طويلة الأجل في مقابل الحصول على بعض المنتجات والبضائع الجزائرية،

وخاصة فى الصناعات التي أسهم السوفييت في تطويرها كالحديد والصلب والألومنيوم والبتروكيماوت[٨٩].

رابعًا- الموقف الغربى من المساعدات السوفيتية للجزائر

أولت الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا الجزائر اهتمامًا كبيرًا عقب استقلالها عام١٩٦٢ لعوامل عدة؛ أولها الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية[٩٠]، وثانيها وجود واكتشاف آبار النفط في صحراء الجزائر[٩١]، وثالثها هو التقارب السوفيتي الجزائرى الكبير على أثر المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمها الاتحاد السوفيتي للجانب الجزائرى؛ والذى أدى إلى تزايد النفوذ السوفيتي بصورة كبيرة، وتوجه الجزائر عقب استقلالها عام ١٩٦٢ صوب المعسكر السوفيتي الاشتراكى بشكل واضح[٩٢].

ولذا حاولت الولايات المتحدة أن تمد نفوذها إلى الجزائر، خاصة وأن وجودها كان ضعيفًا نظرًا للعداء بين الجانبين على أثر المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لفرنسا أثناء حرب التحرير الجزائرية، إذ قدمت الولايات المتحدة لفرنسا قرضًا بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٨، وهو ما أعانها على مواصلة اعتدائها على الجزائر، حيث كانت فرنسا على وشك الإفلاس، لأنها كانت تنفق اثنين مليون دولارًا يوميًا على حرب الجزائر، وكانت هذه الأزمة المالية الطاحنة كفيلة بإجبارها على التفاوض مع الجزائر لولا أن تقدم الأمريكيون لها بهذا القرض[٩٣]. ومما أدى إلى زيادة توتر العلاقات بين الجانبين وخاصة بعد استقلال الجزائر ١٩٦٢، دعم الولايات المتحدة للمغرب ببعض المساعدات الاقتصادية والفنية بل والعسكرية، خاصة مع بداية الصدام بين الجانبين المغربى والجزائرى حول قضية الصحراء المغربية؛ مما شكل تهديدًا مباشرًا للجزائر ومحاولة أمريكية من أجل تطويق الجزائر[٩٤].

لكن الإدارة الأمريكية رأت ضرورة الاهتمام بالدول المستقلة حديثًا كالجزائر، وإعادة النظر في علاقاتهما وتقديم المساعدات والدعم لها، لأن استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية للجزائر يقوض المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ويضربها في مقتل، لاسيما أن الجزائر تُعد واحده من أهم دول هذه المنطقة [٩٥]. وهذا ما دفع الرئيس الأمريكى جون كيندى أن يطلب من مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٥٧ صياغة حزمة من المساعدات الاقتصادية تقدم للجزائر لاجتذابها للمعسكر الغربى وإبعادها عن الاتحاد السوفيتي[٩٦].

كما أعرب الرئيس كيندى أثناء لقائه بأحمد بن بلة بواشـــنطن في فبراير عام ١٩٦٢ عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فتح آفاق للتعاون مع الجزائر وصداقة وثيقة ومستمرة بين البلدين؛ ولعل الدافع وراء هذا النهج الأمريكى تجاه الجزائر هو الدور الذى لعبته الجزائر عقب اســـتقلالها عام ١٩٦٢ في دعم حركات التحرر في دول العالم الثالث، وخاصـــة في أفريقيا وآسيا، وتزايد التقارب بين الاتحاد السوفيتي والجزائر(٩٧)؛ ولذا أصدر الرئيس الأمريكى كيندى مذكرة في فبراير من عام ١٩٦٣ شدد فيها على ضرورة تنفيذ برنامج مساعدات أمريكية للجزائر يتناسب مع مصالح السياسية الأمريكية في هذا البلد الرئيس في شمال أفريقيا، وعلى فرنسا كذلك أن تتحمل نصيب الأسد من هذا العبء لزيادة نفوذ القوى الغربية في الجزائر لمواجهة المساعدات السوفيتية للجزائر والرامية إلى الهيمنة والسيطرة على هذا القطر المهم(٩٨).

وعلى الرغم من ذلك ظلت الجزائر طيلة فترة حكم أحمد بن بلة تميل أكثر نحو المعسكر الاشتراكى السوفيتي، وخاصة في مجال المساعدات العسكرية والاقتصادية باعتباره هو الاتجاه الأمثل(٩٩)، حيث كان من وجهة نظر بن بله أن كلا من الولايات المتحدة وفرنسا تريدان إطباق سيطرتهما الاقتصادية والسياسية على الجزائر، وأنه مصمم على عدم الخضوع للإمبريالية الاســـتعمارية الغربية، وأن الجزائر فى الطور المحدود من الإمكانيات، وهذا يتعين عليها الاعتماد على المساعدات التي يقدمها المعسكر الشرقى(١٠٠).

ولكن عقب صعود بومدين للسلطة في الجزائر بعد الإطاحة ببن بلة في عام ١٩٦٥ بدأت العلاقات تتحســـن بين الولايات المتحدة والجزائر؛ إذ رأى بومدين أنه من الخطورة بمكان الاعتماد على الجانب السوفيتي في المساعدات الاقتصادية والعسكرية فقط، وأنه من الأفضل الاســتفادة بالتعامل مع أكثر من شــريك في نفس الوقت(١٠١). وخاصـــة الولايات المتحدة التى قدمت شـــحنات من القمح للجانب الجزائرى عام ١٩٦٥، كما أنه لا يمكن حل المشـــكلات الاقتصـــادية التي تعانى منها الجزائر بالاعتماد على الجانب الســوفيتيى فقط، بل يجب التوجه نحو المعسكر الغربى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فليس من المعقول أن تظل الجزائر حبيسة المساعدات السوفيتية(١٠٢).

كما تطلعت الجزائر إلى إسـهام الولايات المتحدة في دعم مشـروعاتها التنموية الاقتصـادية الصـــناعية، وهذا ما أكده وزير الخارجية الجزائرى آنذاك عبد العزيز بوتفليقة في يناير ١٩٦٥ للجانب الأمريكى بأن الجزائر بحاجة إلى حل مشاكلها الاقتصادية، وهى تفتح آفاق التعاون مع

الجميع، فالجزائر تحتاج إلى دعم صناعاتها ومشروعاتها الاقتصادية، وليس تقديم الخبز إلى شعبها(١٠٣).

ونظراً لسعى الجزائر إلى تطوير صناعاتها تم الاستعانة بمجموعة من الخبراء الأمريكيين تم تعيينهم كمستشارين بوزارة الصناعة، كما تم توظيف العديد من الشركات الأمريكية لإجراء دراسات جدوى لبعض المشروعات الصناعية الجديدة، كما قامت بعض شركات النفط الامريكية بعمل استثمارات في صناعة البتروكيماوت في الجزائر مع بدايات حكم بومدين(١٠٤).

وعلى الرغم لم تشأ الجزائر أن تفقد الدعم والمساعدة السوفيتية، فقد أعرب الرئيس الجزائرى بومدين في زيارة لموسكو في ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ أمام الكرملين على ضرورة استمرار المساعدات والمعونات السوفيتية للجزائر، والتي بدأت منذ فترة حكم الرئيس أحمد بن بله، كما أبدت موسكو شكوكها بعد الإطاحة بأحمد بن بله في ١٩ يونيو في مسألة استمرار المعونة من عدمه، وهذا ما دفع بومدين إلى اصطحاب رجال الاقتصاد الجزائريين لموسكو للتباحث من أجل ضرورة استمرار المساعدات والمعونات السوفيتية للجزائر(١٠٥).

هكذا كانت الجزائر فى عهد بومدين تتسم بالبرجماتية الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك الشركة القومية الجزائرية سوناتراك، والتي قامت عام ١٩٦٧ بتوظيف أمريكان وروس، وفي نفس الوقت أنشأت شركات حفر مشتركة مع الأمريكان، وتفاوضت العام الماضي ١٩٦٦ على قرض بقيمة خمسة عشر مليون دولار من بنك أمريكا وصندوق هانوفر للمصنعين(١٠٦).

كما وقعت الجزائر عام ١٩٦٨ مع الجانب الأمريكي اتفاقية في مجال النفط مع شركة جيتى بتروليم الأمريكية للتنقيب عن النفط فى الصحراء الجزائرية، وكان هذا الاتفاق أكبر مشروع للتنقيب المشترك مع دولة أجنبية(١٠٧).

وفى مجال الزراعة كانت الجزائر في فترة بومدين أكثر انفتاحًا على الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ضوء احتياجات الجزائر، ورغبتها في بناء اقتصادها، وهذا ما جعلها أكثر تقبلاً للمشاريع الزراعية الأمريكية، وخاصة فى مجال التدريب والطب البيطري والميكنة الزراعية الحديثة(١٠٨).

أما في مجال التعليم فقد عمل بعض المسؤولين الجزائريين الذين شغلوا مناصب عليا في الجزائر، وكانوا قد تلقوا في السابق تعليمهم في الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة المنح الدراسية الأمريكية للتدريب الفنى والتقنى، وخاصة في مجال النفط والهندسة الكيمائية، ولعبت

المراكز الثقافية الأمريكية من جانبها دورًا مهمًا في العمل على زيادة تعلم اللغة الإنجليزية. وقدمت الولايات المتحدة ثلاثة برامج طبية تعليمية للجزائر، والتي استقبلت بالترحاب من الجانب الجزائرى، وكانت جميعها محاولات من جانب الولايات المتحدة لوقف تمدد النفوذ السوفيتي داخل الجزائر(١٠٩).

وهكذا كانت معظم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول المغرب العربى عامةً والجزائر خاصةً تقع ضمن برنامج الغذاء مقابل السلام، ولم يكن هناك سوى مبالغ مالية ضئيلة لأغراض التنمية.

أما فرنسا فحاولت ألا تخرج الجزائر عن فلكها بعد استقلالها عام ١٩٦٢، وذلك لأهميتها الاقتصادية والسياسية في حوض البحر المتوسط باعتبارها أحد أهم محاور العالم الثالث والشرق الأوسط(١١٠). وهو ما أعلنه شارل ديجول بنفسه أن استمرار الوجود السوفيتي الكبير في الجزائر يدعو إلى القلق، ويضر بالمصالح الفرنسية في المنطقة (١١١)، وعلى فرنسا العمل على تغيير هذا السلوك بضرورة استمرار العلاقات بين فرنسا والجزائر لضمان استمرار تدفق النفط الجزائرى إليها، بالإضافة إلى أن فرنسا كانت تستخدم الصحراء الجزائرية كمواقع للاختبار في برنامجها النووي الذي استمر حتى عام ١٩٦٥(١١٢). وفى هذا الإطار ظلت فرنسا هي المصدر الرئيس للسلع والمنتجات التي تستوردها الجزائر من الخارج، إذ وصل إجمالي صادرات فرنسا إلى الجزائر خلال عام ١٩٦٣ نحو ٨٥٪ من إجمالي الواردات الجزائرية، وشكلت فرنسا المشترى الأول للمنتجات الجزائرية، حيث استحوذت على ٨٠٪ من الصادرات الجزائرية خلال عام ١٩٦٣ أيضًا، وكان النبيذ والفاكهة والنفط الخام في مقدمة هذه المنتجات الجزائرية، إلى جانب بعض المساعدات الاقتصادية والفنية التي قدمتها فرنسا للجزائر، ومنها المساعدة المالية خلال عامي ١٩٦٣-١٩٦٤، والتي قُدرت بنحو ١٦٠ مليون دولار من أجل التنمية ودعم الميزانية العامة للجزائر(١١٣).

ولكن نظرًا لتوجه الرئيس الجزائرى أحمد بن بلة نحو الاتحاد السوفيتيى والمعسكر الشرقى، وقرارات التأميم من جانبه لكثير من الشركات التي كانت تمتلكها فرنسا داخل الأراضى الجزائرية؛ أعلنت فرنسا من جانبها بأن المساعدات التي تقدمها للجزائر "مثل الأموال التي تلقى في حفرة لا نهاية لها"، وأن بن بلة ليس لديه نية في تغيير مسار سياسته المتجه نحو الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكى(١١٤)، وخاصة بعد أن أعلن بن بله أن الجزائر مصممة على

عدم الخضوع للهيمنة الاستعمارية الغربية، وأن الجزائر في مرحلة البناء، وبالتالى يتعين عليها الاعتماد على المساعدات السوفيتية والصينية الأفضل من ناحية شروطها، كما أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا مرهونة بتوقيع اتفاقية بديلة لاتفاقية ايفيان(١١٥).

وعلى الرغم من ذلك ظلت الجزائر تتلقى المساعدات من الدول الغربية خلال الفترة من عام ١٩٦٢-١٩٦٨، والتي بلغت نحو ١,٤ مليار دولار، قدمت فرنسا للجزائر الجزء الأكبر منها(١١٦)، وهو ما يوضحه الجدول التالى.

المساعدات الاقتصادية الغربية لدول المغرب العربى ١٩٦٠-١٩٦٨

القيمة بالمليون دولار أمريكى

الجهة المانحة	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	الإجمالي
فرنسا	١,٢٢٧	-	٢٧٢	١٤٥	١,٦٤٤
الولايات المتحدة	١٦٣	١٠٦	٤٨٢	٤٤٨	١,١٩٩
دول غربية أخرى	١٤	٦٤	٦٤	١١٢	٢٥٥

المصدر: CIA, The Military, Economic Aid Ties of Magbreb ,May 1970

بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها الدول الغربية لدول المغرب العربى خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٨، وفى مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣,١٨٨ مليار دولار. وقدمت فرنسا فقط نحو ١,٦٤٤ مليار دولار لهذه الدول، والولايات المتحدة نحو ١,١٩٩ مليار دولار لجميع دول المغرب العربى. وحصلت الجزائر بمفردها من فرنسا خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٨ على ١,٢٢٧ مليار دولار، ومن الولايات المتحدة على ١٦٣ مليون دولار. وهذا يوضح أن فرنسا كانت المانح الغربى الأول والأكبر للمساعدات الاقتصادية للجزائر من أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الجزائر، واستمرار لتواجدها داخل الجزائر بشكل قوى.

ولقد أوضحت جريدة الإيكونوميست **(The Economist)** اللندنية قلق القوى الغربية من تزايد النفوذ السوفيتي بالجزائر، وخاصة بعد انسحاب فرنسا من القاعدة البحرية من المرس الكبير مع بداية عام ١٩٦٨(١١٧)، وتزايدت الشائعات حول تولى الاتحاد السوفيتي قيادة هذه القاعدة(١١٨)، وخاصة بعد أن أرسل السوفييت خطابًا إلى بومدين لعودة العلاقات بين الجانبين بعد فترة الجمود التي أعقبت حرب ٥ يونيو١٩٦٧(١١٩)، وخاصة بعد قيام بومدين بتأميم الكثير من الشركات

الفرنسية بالجزائر[١٢٠]، وإعلانه خطة اشتراكية للتطوير الاقتصادى ، وإطلاق سراح بعض الماركسيين والاشتراكيين من أنصار أحمد بن بله بعد إعلانهم تعاونهم معه[١٢١].

كما اتهمت الصحف الفرنسية والغربية من جانبها عام ١٩٦٨ الاتحاد السوفيتي بتحويل الجزائر إلى معقل سوفيتي، وجاء الرد من الحكومة الجزائرية أن حلف الناتو والأسطول الأمريكى هما من هددا السلام في منطقة البحر المتوسط[١٢٢].

ولكن على الرغم من ذلك استمرت فرنسا المانح الأكبر للمساعدات الاقتصادية والفنية للجزائر، وخاصة خلال فترة حكم الرئيس الجزائرى بومدين ١٩٦٥-١٩٧٨، بينما كان الاتحاد السوفيتي هو الآخر المانح الأول للمساعدات العسكرية، حيث اعتمدت الجزائر بشكل كبير على الأسلحة والمعدات السوفيتية، وكذلك الفنيين السوفييت من أجل تطوير الجيش الجزائرى بين عامي ١٩٦٢-١٩٧٨.

خامسًا- تقييم المساعدات الاقتصادية السوفيتية للجزائر

كانت المساعدات الاقتصادية والفنية والتقنية التي قدمها الاتحاد السوفيتي للجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨ لاستقطاب الجزائر تجاه المعسكر السوفيتي الاشتراكى وذلك وفق النهج السوفيتي الرامى إلى التسلل الاقتصادى والسياسى والثقافى للدول المتلقية للمساعدات والمعونات الاقتصادية السوفيتية، وخاصة دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تعزيز الموقف العسكرى للاتحاد السوفيتي، وذلك في ضوء الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى فيما يعرف بالثنائية القطبية [١٢٣].

وكانت هناك مجموعة من الضوابط التي وضعها الاتحاد السوفيتي كأساس للمساعدات والمعونات الاقتصادية الخارجية، والتي تنطبق على الحالة الجزائرية بطبيعة الحال، وأهمها ما يلى:

١- حدود المعونات والمساعدات السوفيتية

لاشك أن إمكانيات أية دولة في التوسع في برامج المساعدات الاقتصادية والفنية محدودة، ولا يخرج الاتحاد السوفيتي عن هذه القاعدة، ولذلك كانت المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية للجزائر محدودة وموجهة إلى حد ما [١٢٤]، حيث كانت هناك عوامل تحد من إمكانيات الاتحاد السوفيتي في هذا الصدد ومنها ما يلى:

أ – احتفاظ الاتحاد السوفيتي بجيش كبير، وهو ما يتطلب تشغيل عدد هائل من الأيدي العاملة، كما يتطلب اعتمادات هائلة وتسخير كثير من الموارد.

ب – احتياج الاتحاد السوفيتي الشديد للاستثمار داخليًا؛ مما يقتضي استغلال رؤوس الأموال داخليًا؛ وبذلك تقلل من إمكانيات بذل المزيد من المساعدات الخارجية.

ج– وجود جوانب اقتصادية مهملة في روسيا وفى الكتلة الشيوعية بصفة عامة مثل الزراعة، وللنهوض بهذه النواحى يحتاج إلى مزيد من الاستثمار الداخلى[١٢٥].

٢– الاتحاد السوفيتي وتوفيقه بين المساعدات الخارجية واحتياجاته الداخلية

كان الاتحاد السوفيتي حريصًا على ألا تضر المساعدات الاقتصادية التي يقدمها لدول العالم الثالث ومنها دول الشرق الأوسط بالوضع الاقتصادى السوفيتي الداخلى؛ ولذا كانت بعض برامج المساعدات الاقتصادية الخارجية، والتي تتطلب إلى عناصر إنتاج غير متوفرة في الاتحاد السوفيتي، أو أن تقديم هذه المساعدات قد يؤثر في برامج الاتحاد السوفيتي الاقتصادية الداخلية، فإن السياسة السوفيتية في هذه الحالة كانت تعتمد إلى إلغاء هذه المساعدات أو مد أجل تنفيذها أو تأجيل البت فيها. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء صناعة الألومنيوم في يوغوسلافيا وبعض المشروعات المتفق عليها مع الهند بقيمة ١٢٦ مليون دولار، ولكن تم إرجاء تنفيذها إلى عام ١٩٥٩[١٢٦]، وكذلك تطوير مجمع الحجار بالجزائر، والذى تم على مرحلتين الأولى بدأت عام ١٩٦٣, والثانية بدأت عام ١٩٧١، حيث كانت من ضمن سمات المساعدات السوفيتية أنها تعطى على فترات زمنية، وليست دفعة واحدة[١٢٧].والراجح أن هدف ذلك كانت مراقبة تأثير المساعدات السوفيتية على طبيعة العلاقات مع الدول المتلقية للمساعدات وبالتالي يتقرر استمرار الدعم أو قطعه، أو المماطلة في تقديمه.

وبالنظر كذلك إلى برامج المساعدات والمعونات السوفيتية لدول الشرق الأوسط يتضح أنها تقوم في الأساس على توريد كميات محدودة من الآلات الخاصة بتعبيد الطرق والآلات الزراعية والآلات المولدة للطاقة الكهربائية. كما كان الاتحاد السوفيتي قدم بعض الآلات والأجهزة للدعاية فقط مثل الآلات اللازمة لمعامل الطاقة الذرية التي كانت تقابل بالترحاب من جانب الدول المستفيدة [١٢٨]. كما أن الاتحاد السوفيتي يشجع الدول المستفيدة من برامجه في إنشاء بعض الصناعات التي يتطلب إنشاؤها استعمال عدد كبير من المهندسين والفنيين السوفييت [١٢٩].

وقد يشذ الاتحاد السوفيتي عن هذه القواعد إذا كانت المكاسب السياسية تفوق الأضرار الاقتصادية التي قد تترتب على تنفيذ بعض المشاريع كتنفيذ مشروع الفولاذ في الهند، ومشروع تطوير مجمع الحجار للحديد والصلب الجزائر، وتطوير مصنع الألومنيوم في المسيلة بالجزائر(١٣٠).

كما هدف الاتحاد السوفيتي إلى تركيز مساعداته الاقتصادية في عدد قليل من الدول المهمة في الشرق الأوسط لكى يستطيع استغلالها لتنفيذ سياسته بشكل كبير، وكانت مصر، والعراق ، وسوريا، والجزائر في مقدمة هذه الدول(١٣١)، والجدول التالى يوضح ذلك.

المساعدات السوفيتية للدول العربية (مصر الجزائر العراق سوريا)

١٩٧٠-١٩٥٥

الدولة	المساعدات الاقتصادية
مصر	٨٤٢ مليون دولار
الجزائر	٢٢٧ مليون دولار
العراق	٣٢٦ مليون دولار
سوريا	٢٣١ مليون دولار

المصدر :-**Khaled Yousif Al- Hussini, The Soviet Union and The Middle East 1917-1973,Master, University Calgary,1976,p.64.**

يتضح من الجدول السابق تركيز الاتحاد السوفيتي لمساعداته الاقتصادية لبعض الدول العربية وجاءت مصر في المركز الأول نظرا لتوجهها خلال الحقبة الناصرية نحو الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقى، ثم العراق وسوريا نظرًا للتقارب الأيديولوجى والسياسى فيما بينهما مع الجانب السوفيتي ثم الجزائر التي أولى الجانب السوفيتي بمنحها المزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتي جاءت فى المرتبة الرابعة بعد سوريا لكن ليس بفارق كبير.

كما أن الاتحاد السوفيتي كان يمنح القروض على عدة سنوات، وبسعر فائدة قليل لا يزيد عن ٢,٥٪ ، ولعل انخفاض سعر الفائدة يرجع إلى الدوافع السياسية التي يستفيدها الاتحاد السوفيتي من تقديم هذه القروض بهذه الصورة. كما أن سعر فائدة القروض الخارجية يقارب إلى حد كبير سعر الفائدة المقدم من البنك المركزى السوفيتي للقروض المتوسطة الأجل الداخلية، وهذا ما انطبق بطبيعة الحال على المساعدات والقروض التي منحها الاتحاد السوفيتي للجزائر خلال الفترة من ١٩٦٢-١٩٧٨(١٣٢). وهذا يفسر استمرارية العلاقات الجزائرية مع السوفييت رغم الترصد والضغوط الغربية.

٣- الأسعار والقيمة

معظم القروض السوفيتية الممنوحة كانت تعقد بالروبل السوفيتي أو بالدولار الأمريكي أو بعملات الدول المستفيدة مقومة على أساس الذهب. ويمكن القول إن الاتحاد السوفيتي استعمل الأسعار العالمية كمقياس في تعاملاته الخارجية، وكانت هذه السمة العامة للمساعدات والقروض التي منحها السوفييت لدول العالم الثالث ومنها بطبيعة الحال الجزائر[١٣٣].

٤- تفضيل الاتحاد السوفيتي سياسة الإقراض على المنح

كما كانت من السمات العامة أيضا للمساعدات الاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي لدول العالم الثالث ومنها الجزائر هو تفضيل القروض على الهبات[١٣٤]، وذلك لمجموعة من الأسباب لعل أهمها ما يلى:-

- أن القروض يتم دفعها من قبل الدول المستفيدة في مقابل نسبة فائدة منخفضة.
- أن الفائدة المحصلة من القروض مهما قلت نسبتها لكنها مفيدة للاتحاد السوفيتي إذا أنها تخفض بعض الشئ من تكاليف هذه المساعدات الاقتصادية.
- أن تقديم القروض على الهبات يحد من طلبات الدول المستفيدة.
- أن استعمال القروض يساعد السوفييت في سياستهم إذ أنه طوال سداد القرض يتحول جانب من صادرات الدول المستفيدة من أسواقها التقليدية في الغرب إلى أسواق الكتلة الشيوعية، ولذلك انتشرت المنتجات والسلع الجزائرية داخل الاتحاد السوفيتي، والتى جاءت في المركز الثانى بعد

  فرنسا في استقبال المنتجات والسلع الجزائرية[١٣٥].

٥- إدارة برامج المساعدات

كان الاتحاد السوفيتي يرسل بعضًا من كبار رجاله لزيارة الدولة التي مُنحت هذه المساعدات وفى أغلب الأحيان يكون أحد الوزراء ضمن هذا الوفد لكى يحصل الوفد على أكبر قدر من الدعاية تمهد له سبل الحصول على الاتفاق المطلوب، ويتبع ذلك مناقشات ومفاوضات لبحث المشاريع التي يمكن تنفيذها، ويأتي في المرحلة الأخيرة دور الدراسات الفنية توطئة لعقد الاتفاقات النهائية. وهذا ما كان ينطبق على حالة الجزائر حيث شهدت الفترة من عام ١٩٦٢- ١٩٧٨ العديد من الزيارات بين الجانبين السوفيتي والجزائرى، والتي وصلت إلى تبادل الزيارات السياسية والاقتصادية بين الجانبين[١٣٦]، فضلا عن الزيارات رفيعة المستوى ببين رؤساء البلدين[١٣٧].

٦- طرق السداد

كانت الكثير من المساعدات والقروض السوفيتية التي منحها السوفييت لدول العالم الثالث تتطلب مفاوضات سنوية للاتفاق على مستقبل الدفع ونوع البضائع التي ستصدر مقابل الدفع وأسعارها وكمياتها وكذلك مقدار العملات القابلة للتحويل التي يمكن السداد بها لكل قسط سنوي.

واستعملت موسكو هذا السلاح في يدها أثناء مفاوضاتها مع الدول المدينة إما للضغط عليها أو كوسيلة لإظهار كرمها في المعاملة. كما أنه في أثناء المفاوضات السنوية لاختيار قائمة السلع التي تقبلها موسكو كوسيلة للسداد، كانت تهدف لضمان حماية أسواقها الداخلية، وتقلب الأسعار فيها واختيار السلع المطلوبة ورفض غير المطلوبة وكذلك الحال بالنسبة لطلب سداد جانب القسط بعملات قابلة للتحويل(١٣٨).

وقدم الاتحاد السوفيتي بعض المساعدات الاقتصادية لبعض الدول ومنها **الجزائر** على أن يبدأ سداد قروض هذه المساعدات بعد استكمال توريد وتركيب المعدات، ومثل هذا العرض كان يشجع الدول المستفيدة، إذ أنها كانت ترى أن السداد لن يبدأ إلا بعد بدء الإنتاج(١٣٩).

كما كان من أهم سمات برنامج المساعدات السوفيتية هو تخصيص جزء ليس بالقليل منها لدول العالم الثالث في أفريقيا، وخاصة الدول العربية، وكانت مصر والعراق وسوريا ثم الجزائر من أكثر الدول العربية التى حصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتي(١٤٠). وكان العديد من هذه المساعدات يأتى بعد رفض الدول الغربية تمويل بعض المشروعات لدى دول الشرق الأوسط ، مثل رفض تمويل مشروع السد العالى في مصر من قبل القوى الغربية(١٤١). كما كان من أهم ما يميز المساعدات السوفيتية للجزائر هو تركز جزء كبير منها في قطاع الصناعة والطاقة والتعدين ومشروعات القطاع العام، وهذا ما أكده خرتشوف أن المساعدات السوفيتية لدول الشرق الأوسط تتركز بشكل كبير في تطوير قطاع الصناعة والطاقة، على عكس المساعدات الأمريكية التي كانت تستهدف تصريف وبيع سلع استهلاكية لهذه الدول(١٤٢).

وقد حرص القادة السوفييت على ألاّ تسبب هذه المساعدات أي خسائر للاقتصاد السوفيتي، بل تحقق بعض الأرباح، حيث كانت كل مساعدة قدمها الاتحاد السوفيتي يتم دراستها جيدًا لمعرفة نتائج المشروع الذى تموله موسكو ومدى جدواه وفرص نجاحه من عدمه.

وما يميز المساعدات السوفيتية للجزائر خاصة، أنها كانت طويلة الأجل وبنسبة فائدة قليلة لم تتجاوز في الأغلب نسبة ٢,٥٪ ، ولعل انخفاض قيمة فائدة هذه المساعدات والقروض

كان نتيجة لما واجهه الاتحاد السوفيتي من صعوبات في اختراق الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن المعدات والآلات السوفيتية لم يكن موثوقًا في جودتها بعد، ولذلك قدم الاتحاد السوفيتي شروطًا أفضل من تلك التي عرضها الغرب على الجزائر. لكن على الرغم من ذلك لم تكن هذه المساعدات للجزائر مجانية بل كانت مقيدة بشروط، كشراء بعض السلع والبضائع السوفيتية(١٤٣).

ومما سبق يمكن القول بأن الطرفيين السوفيتي والجزائرى قد استفادا معًا جراء هذه المساعدات، فبالنسبة **للجانب السوفيتي** ارتفعت أسهمه سياسيًا ليس في الجزائر فقط بل في معظم الدول العربية، واتجهت الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر ومصر والعراق وسوريا إلى المعسكر الشرقى السوفيتي خلال عقد الستينيات من القرن العشرين.

كما استطاع الاتحاد السوفيتي تعزيز موقفه العسكرى من خلال المساعدات العسكرية التي قدمها إلى الجزائر، والتي فاقت المساعدات الاقتصادية بكثير. وعلى الصعيد الاقتصادى حصل الاتحاد السوفيتي على ما يحتاجه من المواد الخام والسلع والمنتجات الجزائرية، بل كانت الجزائر أحد الأسواق المهمة لتصريف المنتجات السوفيتية.

أما بالنسبة **للجزائر** فكان لهذه المساعدات الاقتصادية والفنية لها دور مهم في مواجهة الأوضاع الاقتصادية التي أضحت عليها الجزائر عشية الاستقلال، وإعادة تطوير البنية التحية الاقتصادية الجزائرية، كما أسهمت هذه المساعدات الاقتصادية والفنية الممنوحة وخاصة من المعسكر الشرقى السوفيتي في إعادة بناء الصناعات الثقيلة في الجزائر مثل صناعة الحديد والصلب والألومنيوم، واستصلاح المزيد من الأراضى الزراعية وتطويرها، واستخراج العديد من المعادن والتنقيب عن آبار النفط في صحراء الجزائر الشاسعة، كما ساعدت المساعدات الفنية السوفيتية على وجود خبراء وفنيين جزائريين قادرين على إدارة مؤسساتهم الصناعية والهندسية بأنفسهم بعدما اكتسبوا الخبرات الفنية من الخبراء السوفييت ومن غيرهم.

الخاتمة

بعض العرض السابق لتفاصيل المساعدات الاقتصادية والفنية التي قدمها الاتحاد السوفيتي للجزائر في الفترة محل الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية:

أظهرت الدراسة أن المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية كانت آلية من آليات السياسة الخارجية التي استخدمها السوفييت من أجل استقطاب دول العالم الثالث النامية، لاسيما دول منطقة الشرق الأوسط (مصر، الجزائر، العراق، سوريا)، خاصة أن هذه الدول أظهرت ميلها نحو المعسكر السوفيتي الاشتراكى. ولذا كانت المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية قناة للاتصال بين موسكو والجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨.

أوضحت الدراسة على وجود ثمة مظاهر قوية للتقارب بين الاتحاد السوفيتي والجزائر، ومنها التقارب الشعبى بين البلدين، ودعم الاتحاد السوفيتي للجزائر اقتصاديًا وسياسيًا للتحرر من رقبة الاستعمار الغربى، خاصة مع تبنى الجزائر للمسار الاشتراكى وسياسة التأميم. هذا إلى جانب الحالة الاقتصادية التي أضحت عليها الجزائر عيشة استقلالها، والتي استدعت الحصول على بعض المساعدات الاقتصادية والمعونات من الدول الكبرى. وكانت في مقدمتها المساعدات الاقتصادية والفنية من الجانب السوفيتي.

أضف إلى ذلك، أن المساعدات الاقتصادية والفنية السوفيتية للجزائر، اتخذت أشكالاً وصورًا متعددة، منها ما هو إغاثى كتقديم الغذاء والدواء وعلاج بعض الجرحى خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٣، وأن كانت هذه المساعدات قليلة، لكن كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول الأوروبية التي سارعت بتقديم مثل هذه المساعدات للجزائر، في الوقت الذى غضت فيه كثير من الدول الأوروبية الطرف عن مساندة الشعب الجزائرى في قضيته من أجل الاستقلال وذلك لإرضاء الجانب الفرنسي.

أوضحت الدراسة كذلك أن الاتحاد السوفيتي أسهم بشكل كبير من خلال المساعدات الاقتصادية والفنية التي قدمها للجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨ في تطوير بعض المنشآت الصناعية الجزائرية، لاسيما قطاع الصناعات الثقيلة، إذ أسهمت هذه المساعدات في تطوير مجمع الحجار للحديد والصلب، وكذلك توسعة مصنع صهر الألومنيوم بمنطقة المسيلة. كما كانت للشركات السوفيتية والخبراء والفنيين السوفييت أيضًا دورًا مهمًا في البحث والتنقيب عن حقول النفط والمعادن المهمة كالزئبق، والرصاص، والذهب في الصحراء الجزائرية. كما كان

لهذه المساعدات دورًا مهمًا في تطوير المنظومة الزراعية في الجزائر، إذ أسهمت في زيادة رقعة الأراضى الزراعية وانتاجية الفدان، كما ساهمت هذه المساعدات إلى جانب الاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين في تطوير القطاع التجارى بالجزائر، وتعزيز التبادل التجارى بين البلدين.

أظهرت الدراسة أن التوجه نحو الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكى أصبح خيار استراتيجيًا للجزائر، نظرًا لأن هذه المساعدات السوفيتية كانت طويلة الأجل وبنسبة فائدة قليلة لا تتجاوز في الأغلب نسبتها عن ٢,٥٪، وهى نسبة صغيرة إذ ما قُورنت بالمساعدات الأمريكية أو الفرنسية.

بيّنت الدراسة كذلك أن الجزائر قد استفادت سياسيًا من المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتي ، إذ أبرزت هذه المساعدات مدى التنافس فيما بين الدول الكبرى لتقديمها إلى الجزائر، الأهمية السياسية والاستراتيجية للجزائر كلاعب محورى ومهم في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، خاصة بعد تأييد الجزائر لحركة عدم الانحياز، وحركات التحرر في القارة الأفريقية والآسيوية، هذا إلى جانب استفادتها اقتصاديًا وفنيًا من هذه المساعدات في الأساس .

أظهرت الدراسة أيضًا أنه على الرغم من حجم المساعدات السوفيتية للجزائر، إلا أنها كانت أقل من المساعدات الاقتصادية التي قدمتها فرنسا للجزائر خلال نفس الفترة، وحاول الاتحاد السوفيتي تعويض هذا النقص الكمى، بنوعية المساعدات التي قدمها للجزائر، بالتركيز على قطاع الطاقة والصناعة بشكل كبير، كما حرص الاتحاد السوفيتي أن تكون القروض الممنوحة طويلة الأجل وبنسبة فائدة أقل من القروض الفرنسية.

بيّنت الدراسة أيضًا مدى اهتمام الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالشأن الجزائرى، ومسألة المساعدات السوفيتية، إذا سارعت الولايات المتحدة بتقديم هي الأخرى مساعدات للجزائر، وأن كانت ليست بحجم المساعدات السوفيتية، وسعت الولايات المتحدة بتطويق الجزائر بدول شمال أفريقيا(المغرب، تونس، ليبيا)، من خلال تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية لهذه الدول، إذ أن الولايات المتحدة قد أقامت علاقات اقتصادية مع هذه الدول قبل استقلال الجزائر عام ١٩٦٢. أما فرنسا فسعت من جانبها إلى تقديم المساعدات والدعم الاقتصادى للجزائر بعد استقلالها، وذلك حرصًا على ألا تخرج الجزائر عن فلكها، وخاصه بعد توجه الرئيس الجزائرى أحمد بن بلة بشكل قوى صوب المعسكر السوفيتي الاشتراكى، لهذا

سارعت فرنسا بتقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية والقروض والمعونات للجزائر حفاظًا على مصالحها الاستراتيجية في الجزائر.

أكدت الدراسة أنه كانت هناك مجموعة من الضوابط وضعها الاتحاد السوفيتي كأساس لمنح المساعدات الاقتصادية والقروض لدول العالم النامية، ومنها الجزائر بطبيعة الحال، أهمها أن تكون هذه المساعدات محددة وموجه، وألا تضر من الأساس بالوضع الاقتصادى الداخلى السوفيتي، وأن تمنح هذه المساعدات والقروض على فترات زمنية وليست دفعة واحدة، وتفضيل سياسة الإقراض على المنح، لأن القروض الممنوحة ستسددها الدول مرة أخرى وأن كان على فترات طويلة، واستغل الاتحاد السوفيتي كذلك هذه المساعدات في الحصول على المواد الخام التي كانت تحتاجها الصناعة السوفيتية، كما وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقيات تجارية مع الدول التي كانت تُمنح هذه المساعدات استطاع بفضلها تصريف منتجاته في هذه الدول، وهو ما انطبق بطبيعة الحال على الجزائر.

ملحق بعض الوثائق المستخدمة في البحث

رقم الوثيقة	عنوان الوثيقة وموضوعها	الصفحة
	أولاً-الوثائق البريطانية غير المنشورة	
١	التمويل السوفيتى لتوسعة مصنع الحديد والصلب في الحجار، تتناول الوثيقة المساعدات السوفيتية المقدمة للجزائر لتطوير مصنع الحديد والصلب بمنطقة الحجار	
٢	الدعم الفني السوفيتي للجزائر، تتناول الوثيقة الدعم الفني من الاتحاد السوفيتى للجزائر	
٣	العلاقات الجزائرية الروسية: مشروع مصنع صهر الألومنيوم في مسيلة، تتناول الوثيقة الاتفاق الموقع بين الجانبين في نوفمبر ١٩٧٥،والذى بموجبه قدم الاتحاد السوفيتى مساعدات لتطوير مصنع صهر الألومنيوم بالمسيلة	
٤	قائمة بالزيارات الرئيسية رفيعة المستوى بين الاتحاد السوفيتى والجزائر خلال الفترة١٩٦٢-١٩٧٤، وتليها ترجمه لها باللغة العربية	
	ثانيًا- الوثائق الروسية المنشورة	
١	المساعدات الإغاثية السوفيتية للجزائر ١٩٥٨-١٩٦٤، تتناول الوثيقة المساعدات الإغاثية التي قدمها الاتحاد السوفيتى والهيئات والنقابات السوفيتية للجزائر قبيل وبعد استقلال الجزائر	
٢	مشاريع البناء الاشتراكى في الجزائر ١٩٦٢-١٩٧٨، تتناول المساهمات التي أسهم بها الاتحاد السوفيتى في بناء بعض المشروعات بالجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨، وهو عبارة عن تقرير من الأرشيف الروسى مترجم إلى اللغة الإنجليزية	
	ثالثًا- الوثائق الأمريكية المنشورة (CIA)	
١	الجزائر في الفلك السوفيتى، تتناول الوثيقة المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتيى للجزائر على المستوى الاقتصادى، والتي ساعدت إلى سيطرة السوفييت على الجزائر	
٢	الجزائر، تتناول الوثيقة الوضع الاقتصادى بالجزائر عام١٩٦٤	

أولاً- الوثائق البريطانية غير المنشورة
وثيقة (١) الجزائر: التمويل السوفيتى لتوسعة مصنع الحديد والصلب في الحجار

NAA 6/303/2.

4. ALGERIA: SOVIET CREDIT FOR EXTENSION OF EL-HADJAR IRON AND STEEL PLANT

Particulars have been published of the recently opened Soviet credit of 170 million roubles (£77 million) for the extension of the El-Hadjar iron and steel plant (often known as the Annaba plant) from its present capacity of less than 500,000 tons a year to 2 million tons. The credit is for 15 years at 2·5 per cent and is to finance a blast furnace with a capacity of 2,000 cubic metres, an ore agglomeration plant, LD steel converters, an oxygen plant, a coke oven plant capable of producing 1 million tons of coke a year, a section mill with a yearly capacity of 500,000 tons and a thermal electricity plant. All the foregoing are to be provided by the USSR, although the existing plant was provided by various Western countries, such as France, Italy and Western Germany, as well as by the USSR.

Algeria is rich in good quality iron ore, which has been exported on a considerable scale for many years. El-Hadjar is conveniently placed in relation to some of the main ore workings and fairly close to the port of Annaba (formerly Bône) through which much of Algeria's iron ore is exported.

It is intended to provide the coke ovens with some of the necessary coal from the Bechar mines, which first began to operate in 1917. These are in the Saharan Atlas 1,672 km. by rail to the south-west. Of this distance, 667 km. are 1·05 m. gauge and 1,005 km. standard gauge with trans-loading likely to be at Perregaud. A cheaper route would be to take the coal on the 1·05 m. line from Bechar to Oran, whence it could go by ship to Annaba. Even cheaper would be to import the coal, if possible as a return cargo for iron ore exports, which is what would be considered normal by private enterprise, and may ultimately be the main if not the sole means of meeting the requirements of the El-Hadjar coke ovens.

With this works, Algeria has joined Egypt as the second Arab country to be building up a significant iron and steel industry.

[UNCLASSIFIED

[LAST PAPER]

وثيقة (٢): الدعم الفني السوفيتي للجزائر

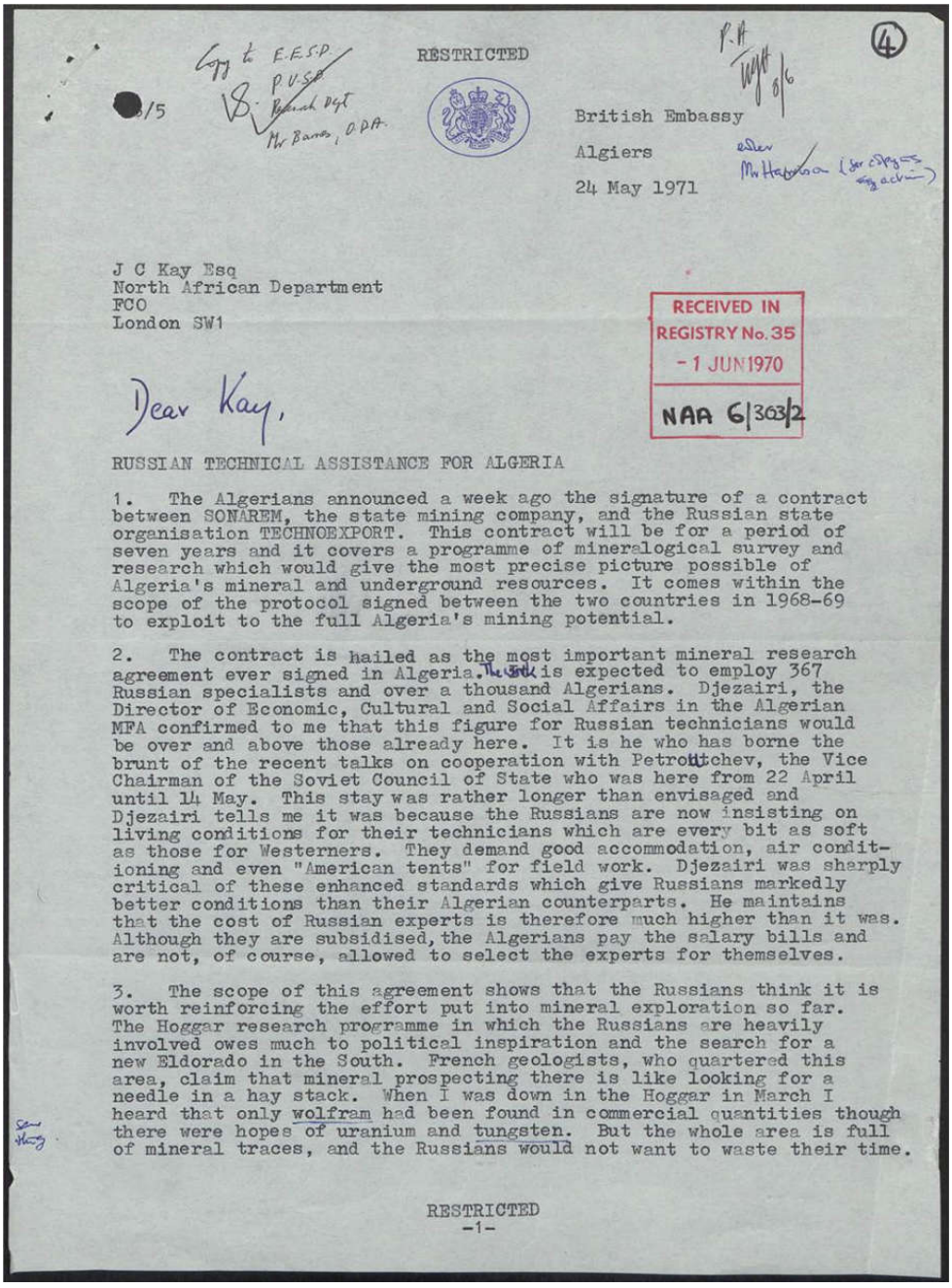

RESTRICTED

British Embassy
Algiers
24 May 1971

J C Kay Esq
North African Department
FCO
London SW1

RECEIVED IN REGISTRY No. 35
- 1 JUN 1970
NAA 6/363/2

Dear Kay,

RUSSIAN TECHNICAL ASSISTANCE FOR ALGERIA

1. The Algerians announced a week ago the signature of a contract between SONAREM, the state mining company, and the Russian state organisation TECHNOEXPORT. This contract will be for a period of seven years and it covers a programme of mineralogical survey and research which would give the most precise picture possible of Algeria's mineral and underground resources. It comes within the scope of the protocol signed between the two countries in 1968-69 to exploit to the full Algeria's mining potential.

2. The contract is hailed as the most important mineral research agreement ever signed in Algeria. The firm is expected to employ 367 Russian specialists and over a thousand Algerians. Djezairi, the Director of Economic, Cultural and Social Affairs in the Algerian MFA confirmed to me that this figure for Russian technicians would be over and above those already here. It is he who has borne the brunt of the recent talks on cooperation with Petrouttchev, the Vice Chairman of the Soviet Council of State who was here from 22 April until 14 May. This stay was rather longer than envisaged and Djezairi tells me it was because the Russians are now insisting on living conditions for their technicians which are every bit as soft as those for Westerners. They demand good accommodation, air conditioning and even "American tents" for field work. Djezairi was sharply critical of these enhanced standards which give Russians markedly better conditions than their Algerian counterparts. He maintains that the cost of Russian experts is therefore much higher than it was. Although they are subsidised, the Algerians pay the salary bills and are not, of course, allowed to select the experts for themselves.

3. The scope of this agreement shows that the Russians think it is worth reinforcing the effort put into mineral exploration so far. The Hoggar research programme in which the Russians are heavily involved owes much to political inspiration and the search for a new Eldorado in the South. French geologists, who quartered this area, claim that mineral prospecting there is like looking for a needle in a hay stack. When I was down in the Hoggar in March I heard that only wolfram had been found in commercial quantities though there were hopes of uranium and tungsten. But the whole area is full of mineral traces, and the Russians would not want to waste their time.

RESTRICTED
-1-

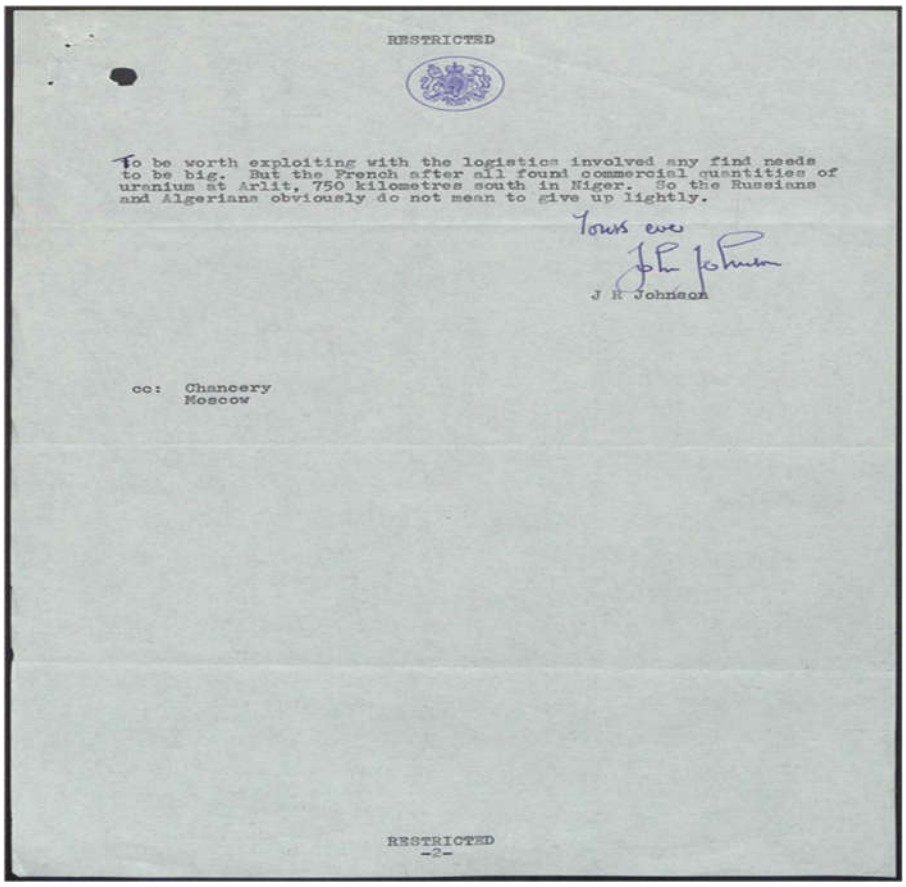

RESTRICTED

To be worth exploiting with the logistics involved any find needs to be big. But the French after all found commercial quantities of uranium at Arlit, 750 kilometres south in Niger. So the Russians and Algerians obviously do not mean to give up lightly.

Yours ever

J R Johnson

cc: Chancery
Moscow

RESTRICTED
-2-

وثيقة (٣): العلاقات الجزائرية الروسية: مشروع مصنع صهر الألومنيوم في مسيلة

(11)

BRITISH EMBASSY
ALGIERS

29 April 1976

1711/7

UNCLASSIFIED

G R Lawes Esq
NENAD
FCO

RECEIVED IN REGISTRY No. 10
6 MAY 1976
NMA 20/3/1

c.c. Mr Thompson
Mr Lamb R.D.

Dear Glen,

ALGERIA/USSR RELATIONS : PROJECT FOR AN ALUMINIUM SMELTER AT M'SILA

1. El Moudjahid of 28 April announced that an agreement was signed in Moscow on 27 April by M Belaid Abdesselam, Minister of Industry and Energy and Mr Skatchkov, President of the State Committee for External Economic Relations, for co-operation between the two countries to build an electrolytic aluminium smelter at M'Sila. Some of the recipients of this letter will already know about this project from my letter to Malcolm Day in CRE 5 of 21 November 1975.

2. Details of the agreement are given as follows :-

(a) The project is to produce 140,000 tonnes of aluminium a year.

(b) The contract is "produits en main", and

(c) provides for an investment of the order of DA 1.5 milliard, of which DA 1 to DA 1.2 milliard (about $300 million) will be financed by a Russian credit repayable over 10 years, after a 3-year grace period, at a rate of interest of 4%, tied to Russian goods and services.

(d) The credit is to be wholly repaid by the supply of aluminium from M'Sila and is to cover the following :-

(i) the supply of equipment, spare parts and other materials and services necessary for the construction of the factory;

(ii) technical assistance for the start-up of the plant and continuing until it reaches its contractual capacity;

(iii) the training of Algerian personnel, of which a large part will be in the USSR;

(iv) the construction of a 600MW electric power station at M'Sila;

(v) the port installations at Bejaia for the import of the raw material and the export of the finished product.

3. The raw material, alumina, is to come from Guinea and Jamaica.

/4. The

- 2 -

4. The railway system between Bejaia and M'Sila will be improved (Bejaia to Borj-Bou-Arréridj) and extended (Borj-Bou-Arréridj to M'Sila).

5. The smelter will consume 800 million m3 of natural gas per annum; 56,000 tonnes of petroleum coke; and 23,400 tonnes of coal tar (the last 2 commodities to come from the steel complex at El-Hadjar, Annaba).

6. The smelter is scheduled to come into production in 1982. Of the annual production of 140,000 tonnes, domestic consumption will take some 50,000 tonnes from the beginning of the 1980s, rising to 100,000 tonnes per annum by the end of that decade. Plans are already being considered for doubling the capacity of the smelter by adding a second identical unit of 140,000 tonnes per annum capacity.

7. The smelter will form the nucleus of a vast programme of development of secondary industries in the area and will give an impetus to the search for bauxite in Algeria which is also to be followed up with Soviet help.

D J Brown

Copies to : J M Myall Esq, CRE 5
G Bromley Esq, ECGD
R Fordham Esq, Treasury
R H Turner Esq, Bank of England
Chancery, Moscow
GESB
020/6

وثيقة (٤): قائمة بالزيارات الرئيسية رفيعة المستوى بين الاتحاد السوفيتى والجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٤

SECRET

Annex I

List of Main High Level Visits between the Soviet Union and Algeria 1962 - 1974.

1964	
May	President Ben Bella on State Visit to Moscow.
1965	
April	Algerian Minister of Defence, Col. Boumedienne in Moscow.
December	President Boumedienne on State Visit to Moscow.
1967	
June	President Boumedienne in Moscow.
July	President Boumedienne in Moscow
1968	
July	Soviet Minister of Defence in Algeria.
July	Algerian Minister of Industry/Oil in Moscow.
1969	
March	President Podgorny in Algiers.
March	Algerian Foreign Minister in Moscow.
1971	
October	Kosygin in Algiers.
1973	
December	President Boumedienne in Moscow.
1974	
June	Soviet Minister of Defence in Algiers.

SECRET

SECRET

Annex II

List of Major Agreements concluded between the Soviet Union and Algeria 1962 1974.

1963	
Autumn	Military aid agreement: no details published.
December	Agreement on Economic/Technical Cooperation signed. Credit of 100 million Roubles offered.
1964	
June	Agreement on Cultural Exchanges comes into force. Renewed annually.
July	Agreement on Economic/Technical Cooperation signed. Credit of 150 million Roubles offered.
1965	
March	Military aid agreement signed - no details published.
1966	
January	Agreement signed for Soviet aid in dam-building programme.
April	Trade agreement for 1966 signed.
1967	
January	Trade agreement for 1967 signed.
1968	
December	Long term trade Agreement signed by which Soviet Union to purchase Algerian wine 1968/75; and Economic/Technical Cooperation agreement signed.
1971	
Spring	Military aid agreement - no details published.
1972	
February	Trade Agreement for period 1972/73 signed.
1974	
May	Agreement on Economic/Technical Cooperation signed.
June	Trade Agreement for period 1974/77 signed.

SECRET

ترجمة وثيقة رقم(٤) الزيارات الرئيسية رفيعة المستوى بين الاتحاد السوفيتى والجزائر ١٩٦٢-١٩٧٤

١- زيارة الرئيس بن بلة الرسمية لموسكو مايو ١٩٦٤
٢- زيارة العقيد بومدين وزير الدفاع الجزائرى لموسكو أبريل ١٩٦٥
٣- زيارة الرئيس بومدين لموسكو ديسمبر ١٩٦٥
٤- زيارة الرئيس بومدين لموسكو يونيو ١٩٦٧
٥- زيارة الرئيس بومدين لموسكو يوليو ١٩٦٧
٦- زيارة وزير الدفاع السوفيتي للجزائر للجزائر يوليو ١٩٦٧
٧- زيارة وزير الصناعة والنفط الجزائرى لموسكو يوليو ١٩٦٧
٨- زيارة الرئيس السوفيتى بودجورنى للجزائر مارس ١٩٦٩
٩- زيارة وزير الخارجية الجزائرى لموسكو مارس ١٩٦٩
١٠- زيارة كوسجين للجزائر أكتوبر ١٩٧١
١١- زيارة الرئيس بومدين لموسكو ديسمبر ١٩٧٣
١٢- زيارة وزير الدفاع السوفيتى للجزائر يونيو ١٩٧٤

ثانيًا- الوثائق الروسية المنشورة
وثيقة (١) : من الأرشيف الروسى عن المساعدات الإغاثية السوفيتية للجزائر
١٩٥٨-١٩٦٤

«ЧЕРЕЗ НАШЕГО ПОСЛА В РАНГУНЕ ПОБЛАГОДАРИТЬ У НУ ЗА ПРИСЛАННЫЕ ФРУКТЫ И ПЕРЕДАТЬ ЕМУ ОТВЕТНЫЙ ПОДАРОК — 3 КГ ЧЕРНОЙ ИКРЫ»: СССР — Бирма, Индонезия и Алжир в 1950–1966 гг.

Документ № 30

Справка 1-го Африканского отдела МИД СССР «Материальная помощь Алжиру со стороны Советского Союза»

23.09.1963

Материальная помощь Алжиру со стороны Советского Союза

В годы вооруженной борьбы алжирского народа и в период после получения Алжиром независимости СССР, помимо политической, моральной и дипломатической поддержки, оказывал ему также материальную и другую помощь.1

1. До установления дипломатических отношений между двумя странами эта помощь выражалась в следующем:

— по правительственной линии в 1960–62 гг. СССР оказал ВПАР2 финансовую помощь, безвозмездно передав ему 3 миллиона долларов наличными3.

Кроме того, по просьбе ВПАР в ноябре 1960 г. ему были переданы в виде дара Советского правительства некоторые экспонаты советского павильона на международной ярмарке в Тунисе4 общей стоимостью в 29,9 тыс. долларов.

— по линии советских общественных организаций (СОКК и КП5, ВЦСПС К-т солидарности стран Азии и Африки, КМО СССР6) с февраля 1958 г. по март 1962 г. Алжиру была оказана материальная помощь продовольствием, промтоварами и медикаментами на общую сумму около 1 млн рублей (в новом исчислении). В частности, было поставлено через Тунис и Марокко св. 5000 т пшеницы и муки, 184 000 банок сгущенного молока, мясных и рыбных консервов, 157,5 т сахара, 90 000 м тканей, 13 500 одеял, на 40 000 руб. обуви, швейных и трикотажных изделий, на 50 000 руб. медикаментов и другие товары для алжирского населения.

2. После установления дипломатических отношений между двумя странами (19–23 марта 1962 г.) Советский Союз оказывал Алжиру следующую материальную помощь:

— по правительственной линии: в августе-октябре 1962 г. в связи с просьбой ВПАР в Алжир была направлена бесплатная помощь продовольствием: 10 000 т пшеницы, 5000 т сахара, 500 т растительного масла, 1 млн банок сгущенного молока и 1 млн банок рыбных консервов.

В декабре 1962 г. в Алжир выехали две группы советских медработников (10 чел.) сроком на 6 мес. для оказания медицинской помощи алжирскому населению. Одновременно в Алжир было поставлено медикаментов на сумму 40 000 руб. В июне 1963 г. срок пребывания советских врачей в НДАР7 был продлен до 1 января 1964 г.

— по линии советских общественных организаций (Комитет солидарности стран Азии и Африки, Комитет защиты мира, КСЖ8, СОКК и КП СССР)

в 1962–63 гг. Алжиру была оказана помощь продовольствием и медикаментами на сумму свыше 50 000 руб., в том числе было поставлено: 50 т муки, 7,5 т сахара, более 10 000 банок сгущенного молока, одежды, обуви и школьных принадлежностей для алжирских детей — на 12 000 руб., а также медикаментов на сумму около 7000 руб.

Кроме того, в 1962. г. алжирским беженцам в Тунисе и алжирским детям были направлены 400 десятиместных палаток.

— помощь в области подготовки национальных кадров. По состоянию на декабрь 1962 г. в высших учебных заведениях СССР обучалось 85 алжирских студентов, в т.ч. 42 — в Университете Дружбы народов.

По состоянию на 1 сентября 1963 г., в ВУЗ-ах СССР продолжало обучаться 63 алжирских студентов, из них в УДН — 35 чел.

На 1963–64 учебный год для студентов из Алжира в СССР предоставлены стипендии: по линии МВССО — 30, УДН — 15, ВЦСПС — 10, ССОД — 1. Кроме того, ВЦСПС принимает 40 алжирских рабочих для производственно-технического обучения сроком на 1 год.

3. Вопросы советской материальной помощи Алжиру, находящиеся в стадии реализации.

— Об оказании Алжиру экономической и технической помощи: в сентябре 1963 г. принято решение о предоставлении Алжирской Республике кредита в размере 90 млн рублей для строительства ряда промышленных объектов и ирригационных сооружений.

— О расширении советской медицинской попощи населению Алжира: в дополнение к ранее оказанной помощи Решением Инстанции9 от 5 июня с.г. предусмотрено направить в Алжир до 100 медицинских специалистов за счет СССР и поставить в 1963 г. на льготных условиях кредита на 1 млн руб. медикаментов и медицинского оборудования.10

1-й АФРИКАНСКИЙ ОТДЕЛ
МИД СССР

РГАНИ. Микрофильм. Ролик № 4645. Ф. 5. Оп. 30. Д. 423. Л. 45–47. Машинописный подлинник.

وثيقة (٢): مشاريع البناء الاشتراكى في الجزائر ١٩٦٢-١٩٧٨

334 ВЕСТНИК УДМУРТСКОГО УНИВЕРСИТЕТА
2020. Т. 4, вып. 3 СОЦИОЛОГИЯ. ПОЛИТОЛОГИЯ. МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ

UDC 327.83

L. Kirillova

BUILDING THE NATION: SOCIALIST CONSTRUCTION PROJECTS IN ALGERIA, 1962–1978

Since the middle of the 1950s, the Socialist countries led by the Soviet Union had made significant contribution to the economic advancement of the developing countries. Under the umbrella of the Council of Mutual Economic Assistance (CMEA), Soviet aid programs extended on many African countries, including Algeria. Founded by the Soviet Bloc in 1949, the CMEA was a response to the Marshall Plan. Within the confines of the Cold War, this international governmental organization aimed to promote the socialist economic integration not only of its members but also the emerging nations beyond the Iron Curtain. In case of Algeria, the massive construction projects sponsored by the CMEA turned into the crucial platforms of the new nation building. Erection of industrial enterprises projected economic, political, social, and cultural development of Algeria. This article presents the construction works in Algeria as the crucial sites for spreading Soviet influence in North Africa. In addition, it demonstrates the role of youth from Algeria and the Soviet Bloc in the establishment of these country-wide projects and the formation of Algerian nationhood.

Keywords: Cold War, CMEA, Friendship projects, Évian Accords, Houari Boumédiène, Soviet-Algerian cooperation, Komsomol.

DOI: 10.35634/2587-9030-2020-4-3-334-343

On March 27, 1964, the Central Committee of the All-Union Leninist Young Communist League (Soviet youth organization) sent 50,000 badges to the Youth of the National Liberation Front of Algeria (Algerian youth organization) via airmail service [1]. Several months later, the first Soviet student construction brigade arrived to Algeria with the task to participate in rebuilding of one of the regions in the newly independent country [2]. It is no coincidence that Soviet government strived to establish its influence in the region by means of the students – young people had always been the triggering part of any society when it came to activism and the completion of state tasks. In the case of Soviet-Algerian relations, the youth from both countries were engaged in their governments' strategies to gain economic and political benefits from these interactions. This article presents the construction works in Algeria as the crucial economic sites for spreading Soviet influence in North Africa. In addition, it demonstrates the role of youth from Algeria and the Soviet Bloc in the establishment of these country-wide projects and the formation of Algerian nationhood.

The chronological scope of the article is determined by the date of Algerian independence and the establishment of diplomatic relations between Algeria and the USSR in 1962 and the death of the President of Algeria Houari Boumédiène in 1978. The years of Boumédiène's rule were the most fruitful in the history of Soviet-Algerian relations.

Methodology and Historiography

The discussion of economic relationships and the role of youth in nationhood formation fits within the themes of Soviet-Algerian relations, Soviet propaganda and Soviet internationalism in Africa, the history of the Council of Mutual Economic Assistance (CMEA), and the Cold War in the Third World.

Among the authors who contributed to the study of Soviet policy towards Algeria are A.A. Shvedov and A.B. Podtserob. Shvedov's monograph *Nezavisimaya Afrika* (Independent Africa) is a unique publication in which the author analyzes the formation and development of modern foreign policy of the Maghreb countries, above all Algeria [3]. In another study *Sovetsko-alzhirskie otnosheniya* (Soviet-Algerian relations), Shvedov and Podtserob describe the history of the origin, formation, and development of diplomatic, economic, and political relations between the two states [4]. Even though the authors mention the role of the CMEA in Algeria, they do not focus on these "Friendship Projects" in details. Moreover, the authors pay little attention to the youth component in the development of the newly emerged nation through the projection of those constructions – the main focus of this article.

Economic assistance of the socialist bloc in Algeria inextricably relates to the broad historiography of the CMEA. Numerous studies have been conducted on economic, social, political, and cultural aspects of international relations under the umbrella of the CMEA. Majority of the monographs, however, focus exclusively on the CMEA member-states and only briefly mention the involvement of the Council in the massive

ثالثًا- الوثائق الأمريكية المنشورة (CIA)

وثيقة (١): الجزائر في الفلك السوفيتى

Approved For Release 1999/08/24 : CIA-RDP78-03061A000400020007-0

March 1969

ALGERIA IN THE SOVIET ORBIT: A MAGHRIBI MIRAGE?

Algeria's independence in July 1962 followed what was described by one author as "the most violent anticolonial revolution of this generation." The revolution lasted eight years, reduced much of rural Algeria to desolation, and permanently changed the nature of her society. Since independence, Algerian leadership has been consistent on one point: the belief that, bereft of trained personnel and indigenous capital, Algeria must follow the socialist path and that in doing so there is much to be learned from the Soviet Union. Soviet experience in the consolidation of political power into a single party with a potential for marshaling all resources to fulfill the national purpose has been seen as worth emulating. The Soviet Union, in its turn, has nourished Algeria's leftist orientation in order to gain support for her policies in this key region and at the same time to restrict the freedom of action of her adversaries.

Both Ahmed Ben Bella, ousted by the 1965 coup, and President Houari Boumedienne have tried to take advantage of Soviet policies in Algeria in order to further Algerian national interests. The question today is whether or not a compulsion for speed and expediency may cause Boumedienne to become more influenced by and more dependent on the Soviet Union than he really means to be. Both Soviet and Algerian media have reflected sensitivity to recent Western press stories heralding Algerian over-involvement with the USSR, which is indicative of the delicacy with which both are trying to balance their inter-relationships -- each country with its own motives.

The Soviet Presence

The combined force of Soviet economic and military technicians currently in Algeria represents its largest single contingent in any Third World country. Although the number of Soviets in Algeria is most commonly estimated at 3,500, the London Economist, in a 4 January 1969 article, reported that there are believed to be 6,000 Soviets working in Algeria, half with the Algerian armed forces and the rest employed in anything from petroleum prospecting to medicine.

Algeria negotiated for most of its Soviet-origin military equipment right after the Algerian National Army's (ANP) poor showing against Moroccan forces in the Algerian-Moroccan border flareup of 1963. Since then, Soviet technicians have furnished some one-quarter-billion dollars' worth of materiel supplied to the ground, sea, and air branches of the ANP and have been training the Algerian forces in the use of this materiel. Despite the large Soviet military presence, operational control of all branches is believed

Approved For Release 1999/08/24 : CIA-RDP78-03061A000400020007-0

Approved For Release 1999/08/24 : CIA-RDP78-03061A000400020007-0

to rest in Algerian hands. Russell Warren Howe wrote from Rabat, Morocco, in the Baltimore Sun, 27 January 1969, that the Soviet "instructors rate the Algerians the best Arab forces they have trained -- superior, they indicate, to the Syrians, the Iraqis or the Egyptians."

There has been much speculation about the upsurge in Soviet military activity in Algeria following the 1968 exchanges of military delegations and visits. Apart from refining arrangements to permit Soviet use of facilities at Mers el Kebir and at Algerian airfields, the USSR appears to have promised additional material to Algeria. The London Economist (cited above) reported there are now about 600 pilots and air crewmen in training in the USSR. Since Algeria already has on hand most, if not all, of the Soviet equipment previously contracted for, the training of such an inordinately large group outside of Algeria would hardly seem necessary unless new equipment were expected.

Economic Relations

On the economic front, Algiers very early solicited economic aid from Moscow notably for the further exploitation and "Algerianization" of her only development resource: petroleum and natural gas. The Soviets responded in 1963 with an overall credit grant of almost $250 million, but in five years have failed to produce more than about ten per cent of their original commitment. The bulk of credits drawn has paid for "technical services" to complete surveys for dams and mineral and petroleum exploration; the remainder went into small-scale projects for agricultural equipment, medical services, education, and plant construction and management. Some blame for the limited achievements of the Soviet economic aid program rests with faulty Algerian planning and management ... but because this same planning and management was taking place under Soviet guidance, the Soviets must share the blame.

Summer of 1968 was the starting point for a true Soviet "upsurge" in the Algerian economic sector. Negotiations for a new trade agreement were begun in the summer, and concluded in January 1969; under its terms the Soviet Union will take 110 million gallons of Algerian wine annually for a period of seven years and one-half million tons of petroleum annually for two years. It will be a barter arrangement whereby the Algerian wine and oil will pay for Soviet capital goods and technical aid. A new agreement for mineral prospecting in the Sahara, expected to bring in an additional 200 Soviet technicians, was signed at the same time.

Approved For Release 1999/08/24 : CIA-RDP78-03061A000400020007-0

وثيقة (٢) الوضع الاقتصادى في الجزائر

Declassified and Approved For Release 2014/03/26 : CIA-RDP79R01012A026100040007-3

SECRET
CONTROLLED DISSEM

NIE 62-64 ADVCON
23 December 1964

NATIONAL INTELLIGENCE ESTIMATE

ALGERIA

- Socialist Algeria
- The Military Establishment
- The Economic Situation
- Domestic Outlook

NOTE: This is an advance copy of the conclusions of this estimate as approved by the United States Intelligence Board. The complete text will be circulated within five days of this issuance.

Central Intelligence Agency

SECRET
CONTROLLED DISSEM

Declassified and Approved For Release 2014/03/26 : CIA-RDP79R01012A026100040007-3

Declassified and Approved For Release 2014/03/26 : CIA-RDP79R01012A026100040007-3

S-E-C-R-E T

CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY

23 December 1964

SUBJECT: NIE 62-64: ALGERIA

THE PROBLEM

To assess the situation in Algeria, and to estimate its prospects over the next two years or so.

CONCLUSIONS

A. We think that Ben Bella's chances of remaining in power for the next two years or so are good. He will probably continue to keep a narrow but fairly solid power base, especially in the military establishment, where Vice President and Minister of Defense Boumedienne appears loyal. We do not believe that Boumedienne would use the army to oust Ben Bella, except under extraordinary conditions.

B. The economy will probably continue to decline for a time, and will probably stabilize at a lower level than at present. We do not believe that the economic situation will deteriorate so far as to generate extreme

GROUP 1
Excluded from automatic downgrading and declassification

S-E-C-R-E-T

Declassified and Approved For Release 2014/03/26 : CIA-RDP79R01012A026100040007-3

الهوامش والحواشى

(1)Wilson Center Digital Archive, Report attached to 'Development of Relations with Socialist Countries ,1961.

(2) Vladimir Shubin: Russia's policy towards Africa,1963,P.1.

(٣) جريدة المجاهد الجزائرية، أمريكا وروسيا أمام الجزائر، عدد ٢٤،٢٩ مايو ١٩٥٨.

(٤) جريدة المجاهد الجزائرية، شعوب العالم تحتفل بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية عدد ٨٢، ١٤ نوفمبر ١٩٦٠.

(5) L. Kirllova, BUILDING THE NATION: SOCIALIST CONSTRUCTION PROJECTS IN ALGERIA, 1962–1978, Moscow, 2020,p.11-12.

(6)Wilson Center Digital Archive, Report attached to 'Development of Relations with Socialist Countries, 1961.

(7) F.C.O 93- 990 USSR. Algeria relations, 1977.

(٨) ولتر لاكور، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، نقله الى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر بيروت، ١٩٥٩، ص ١٨٣.

(9) F. C.O 93-339, Political relation between Algerian& USSR,1974.

(10) CIA, Central Intelligence Agency, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969.

(11) L. Kirllova, Op.Cit, p.11-12.

(12) Colin W. Lawson, Colin W. Lawson, Soviet Economic Aid to Africa, Source: African Affairs, Vol. 87, No. 349 (Oct., 1988), Published by: Oxford University, p.501.

(13) CIA, Central Intelligence Agency, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969.

(١٤) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة (النامية) اقتصاديا من وجهة النظر الامريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.

(١٥) بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ١٩٦٢-١٩٨٨، ترجمة صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٢،ص١٢.

(16) CIA, National Intelligence Estimate, Algeria, the problem to Assess the Situation in Algeria, and to Estimate its Prospects over the next two years or so, 23 December 1964.

(١٧) انظر وثيقة رقم وثائق CIA ، بالملحق ، ٥٨٨-٥٨٩.

(18) George M. Houser, Report On A trip to Africa, London, 1963,p.7

(١٩) بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص ٣١- ٣٢

(20) F.C.O 93- 990 USSR. Algeria relations, 1977.

(21) AbedLelhafid Aimar, Foreign Co-operation and development The Algerian Case, Ph.D., University of Manchester,1990,p.291-292.

وأنظر أيضًا

لوباتوف، فلاديمير، الاتحاد السوفيتيى، أفريقيا، التعاون الاقتصادى، مجلة المال والتجارة، نادى التجارة، مجلد١٨،عدد ١٩٨٦،٢١٠، ص٥٥.

(22) Gu Guan-Fu, Soviet Aid to the Third World an Analysis of Its Strategy, Soviet Studies, Vol. 35, No. 1 (Jan., 1983), Published by: Taylor & Francis, p.71-72.

(23) F.C.O 93-1853, Algerian USSR relations,1979.

(24) Robert D. Grey, The Soviet Presence in Africa: An Analysis of Goals, : The Journal of Modern African Studies, Vol. 22, No. 3 (Sep., 1984), Cambridge University Press, p.513.

(٢٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا من وجهة النظر الأمريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.

(26) Abbott A. Brayton, Soviet Involvement in Africa, The Journal of Modern African Studies, Vol. 17, No. 2 (Jun., 1979), Cambridge University Press, p.253.

(٢٧) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا من وجهة النظر الامريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.

(٢٨) نفس الوثيقة.

(29) Gu Guan-Fu, Op.Cit ,p.72.

(٣٠) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا من وجهة النظر الامريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.

(31) Robert D. Grey, Op.Cit ,p.513.

(32) The New York Times, ALGERIA IMPROVES TIES WITH SOVIET: NEW RELATIONS RAISE ISSUE OF MILITA, Nov 17, 1968.

(33) Abbott A. Brayton, Op.Cit , p. 255.

(34) CIA, Soviet Military Aid 20 December 1963.

(35) Wilson Center Digital Archive, Report attached to 'Development of Relations with Socialist Countries since March 19, 1961 .

(36) Colin W. Lawson, Op.Cit,p.502.

(37) Robert D. Grey, Op.Cit, p. 515

(38) CIA, NO.0338/64B, Special Report Soviet International Economic Policy,2July 1964; Branko M. Pešelj, Communist Economic Offensive Soviet Foreign Aid. Means and Effects, Law and Contemporary Problems, Vol. 29, No. 4, The Soviet Impact on International Law (Autumn, 1964), : Duke University School of Law,p.987.

(٣٩) قدم الاتحاد السوفيتيى خلال الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٢ الكثير من المساعدات للجانب الجزائرى على كافة المستويات، فعلى الجانب العسكرى دعم الاتحاد السوفيتى الجزائر ببعض الأسلحة عبر الوسيط المصرى والسورى، وعلى المستوى الدبلوماسي ساند الاتحاد السوفيتى الجزائر في قضيتها ومطالبها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الفترة، وخاصة بعد أن قدمت الولايات المتحدة الامريكية الدعم المالى والدبلوماسى لفرنسا ضد الجزائر(F.C.O 93- 990 USSR. Algeria relations, 1977)

(40) ЧЕРЕЗ НАШЕГО ПОСЛА В РАНГУНЕ ПОБЛАГОДАРИТЬ У НУ ЗА ПРИСЛАННЫЕ ФРУКТЫ И ПЕРЕДАТЬ ЕМУ ОТВЕТНЫЙ ПОДАРО - 3 КГ ЧЕРНОЙ ИКРЫ»: СССР - Бирма, Индонезия и Алжир в 1950–1966,p.1.

(٤١) الروبل كانت عملة الاتحاد السوفيتي حتى تفككه عام ١٩٩١، واستمرت عملة رسمية لروسيا الاتحادية حتى الآن، وهى من العملات ذات القيمة المنخفضة، والروبل وفقًا لآخر تقرير لبورصات العملات العالمية، والمصرية في ٢٠٢٢/١/١٠ ، كان الدولار الأمريكي يساوى ٧٥,٠٤٣٥ روبل روسى، والروبل الروسى الواحد يساوى ٠,٠١٣٣ دولار أمريكى، والجنية المصرى الواحد يساوى ٤,٧٧٧٠ روبل روسى.

(https://www.currencyc.com/ar/usd-rub.)

(42) Wilson Center Digital Archive, Meeting of the Delegations of the Communist Party of the Soviet Union and the Chinese Communist Party, Moscow,5-20 July 1963; Wilson Digital Archive ,attached to development of relations with socialist countries since March 19, 1961.

(٤٣) انظر وثقية رقم ١، الوثائق الروسية بالملحق، ص ٥٨٣-٥٨٤.

(44) ЧЕРЕЗ НАШЕГО ПОСЛА В РАНГУНЕ ПОБЛАГОДАРИТЬ У НУ ЗА ПРИСЛАННЫЕ ФРУКТЫ И ПЕРЕДАТЬ ЕМУ ОТВЕТНЫЙ ПОДАРОК - 3 КГ ЧЕРНОЙ ИКРЫ»: СССР - Бирма, Индонезия и Алжир в 1950–1966,p.2.

(٤٥) جريدة المجاهد الجزائرية، المساعدات السوفيتية للجزائر، عدد ٨١، نوفمبر ١٩٦٠.

(46) Wilson Center Digital Archive, Meeting of the Delegations of the Communist Party of the Soviet Union and the Chinese Communist Party, Moscow,5-20 July 1963.

(47) ЧЕРЕЗ НАШЕГО ПОСЛА В РАНГУНЕ ПОБЛАГОДАРИТЬ У НУ ЗА ПРИСЛАННЫЕ ФРУКТЫ И ПЕРЕДАТЬ ЕМУ ОТВЕТНЫЙ ПОДАРОК - 3 КГ ЧЕРНОЙ ИКРЫ»: СССР - Бирма, Индонезия и Алжир в 1950–1966,p.2.

(48) Ibid.
(49) L. Kirllova, Op, Cit ,p.7-8
(50) ЧЕРЕЗ НАШЕГО ПОСЛА В РАНГУНЕ ПОБЛАГОДАРИТЬ У НУ ЗА ПРИСЛАННЫЕ ФРУКТЫ И ПЕРЕДАТЬ ЕМУ ОТВЕТНЫЙ ПОДАРОК - 3 КГ ЧЕРНОЙ ИКРЫ»: СССР - Бирма, Индонезия и Алжир в 1950–1966,p.1.
(51) L. Kirllova, Op, Cit ,p.9-10.
(52) FCO 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(٥٣) أنظر وثيقة رقم ١ الوثائق البريطانية بالمحلق، ص ٥٧٥
(54) F.C.O 93-818, Relations between Algeria and USSR,1976.
(٥٥) جاء هذا القرض من قبل الاتحاد السوفيتي للجزائر بعد عقد لقاءين بين الجانبين السوفيتى والجزائرى **الأول**، عقد بين الرئيس هوارى بومدين والسيد كوسيجين رئيس مجلس الوزراء السوفيتى في أكتوبر ١٩٧١، والذى عبر فيه عن رغبة الحكومتين في تعزيز التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بينهما، وتقرر في نهاية اجتماع اللجنة المشتركة بين الجانبين مواصلة التعاون من أجل الانتهاء من توسعة مجمع الحجار للحديد والصلب. وفى هذا الإطار قدم الاتحاد السوفيتي قرضا طويل الأجل قيمته ١٧٠مليون روبل، **والثانى** لقاء جمع بين السيد بلعيد وزير الطاقة والصناعة الجزائرى والسيد ساتسكوف رئيس اللجنة الحكومية لمجلس الوزراء السوفيتى في الفترة من ١٠- ١٥ نوفمبر ١٩٧١، وأكدا فيه على ضرورة التعاون الاقتصادى والتقنى بين الجانبين، ودعم الاتحاد السوفيتى للصناعات الثقيلة بالجزائر، ومنها توسعة وتطوير مجمع الحجار للحديد والصلب .
(F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.)
(56) CIA, Aid and trade Activities of Communist Countries in less developed areas of free world, 1970.
(57) F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(58) Ibid.
(59) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972
(60) F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(61) CIA, No 0338/64B, Special report, Soviet international economic, 1964.
(٦٢) انظر وثيقة رقم ٢ بالملحق، الوثائق البريطانية، ص ٥٧٨-٥٧٩
(63) F.C.O93-1853, Algerian USSR relations,1979.
(64)F.C.O 93-818, Relations between Algeria and USSR,1976 .
(65) AbedLelhafid Aimar, Op. Cit, p.292.
(66) F.C.O 93-818, Relations between Algeria and USSR,1976.
(67) CIA, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969.
(68) F.C.O 93-818, Relations between Algeria and USSR,1976.
(69) F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(70) AbedLelhafid Aimar, Op. Cit, p.292.
(71) F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(72) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.
(73) Ibid.
(74) F. C.O 93-339, Political relation between Algerian& USSR,1974.
(75) F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(76) F.C.O 93-2326, Internal Political Affairs in Algeria, 1980
(77) F.C.O 93-591 Internal Political Situation in Algeria,1975.
(78) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.
(79) AbedLelhafid Aimar, Op. Cit, p.293.
(80) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.

(81) AbedLelhafid Aimar, Op. Cit, p.293.
(82) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.
(٨٣) تم بناء هذا السد بموجب اتفاقية وقعت عام ١٩٧٥ بين شركة سونانمتار القومية للهيدروليات الجزائرية وشركة رومينجو للتجارة الخارجية الرومانية لتقديم مجموعة من الخبراء والفنيين الرومانيين إلى جانب السوفييت للإشراف على بناء سد القصب لتوفير المياه اللازمة لرى الأراضى الزراعية وقت الحاجة إلى المياه (F. C.O 93-339, Political relation between Algerian& USSR,1974).
(84) F. C.O 93-339, Political relation between Algerian& USSR,1974.
(85) CIA, Aid and trade Activities of Communist Countries in less developed areas of free world, 1968.
(86) CIA, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969.
(87) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.
(88) CIA, No 0338/64B, Special report, Soviet international economic, 1964.
(89) F.C.O 93-818, Relations between Algeria and USSR,1976.
(90) CIA, No,0795/67, Possibilities for Expansion of US influence in Algeria, 1967.
(٩١) تم استخراج البترول من الجزائر بحلول عام ١٩٥٩، ولم تستطع أي من القوى الدولية أن تفرض سيطرتها عليه، نظرًا لاندلاع ثورة التحرير الجزائرية . ولم يمضى على بداية استخراج البترول من صحراء الجزائر سوى عام واحد، إذ أنه كان من المتوقع أن يصل إنتاج الجزائر عام ١٩٦٠ من البترول أكثر من ثلاثين مليون برميل. وكانت بعض شركات البترول الأمريكية ترى أن الصحراء الجزائرية ستصبح شرق أوسط جديد. ولذا فهناك كان ما لا يقل عن خمسه شركات أمريكية دخلت معترك استغلال بترول الصحراء الجزائرية عن طريق مساهمتها في شركات فرنسية كانت تعمل في مجال التنقيب عن البترول، وهذا بدوره أدى إلى تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالشأن الجزائرى . (وثائق وزارة الخارجية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، كود أرشيفى٠٠٧٨-٠٤١٠٠٢، ملف رقم ٢٥-١١-٢٧، البترول في الصحراء الجزائرية)
(92) F.C.O 93-818, Relations between Algeria and USSR,1976.
(٩٣) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة رانجون (بورما)، ملف رقم ٦/٦ /٢، كود أرشيفى- ٠٠٧٨ -٠٤١٠٠٢، قضية الجزائر، سرى جدًا تحريراً ١٩٥٨/٣/٢٨ .
(94) Rahmani, Seghir, Algerian- American relations (1962-1985), Ph.D., Georgetown University, 1987,p.189.
(95) Yahia H. Zoubir, The United States, the Soviet Union and Decolonization of the Maghreb, 1945-62, Source: Middle Eastern Studies , Jan., 1995, Vol. 31, No. 1 (Jan., 1995),p.72.
(96) JEFFREY JAMES BYRNE , Our Own Special Brand of Socialism: Algeria and the Contest of Modernities in the 1960, Diplomatic History , JUNE 2009, Vol. 33, No. 3, Oxford University Press, p.428.
(97) TEXT OF A JOINT COMMUNIQUE BY THE PRESIDENT AND HIS EXCELLENCY AHMED BEN BELLA, PRIME MINISTER OF THE DEMO¬CRATIC and POPULAR REPUB LIC OF ALGERIA FOLLOWING DISCUSSIONS HELD IN WASHINGTON, D.C., OCTOBER 15, 1962, Office of the White House Press Secretary, THE WHITE HOUSE, MMEDIATE RELEASE October 15, 1962.
(98) JEFFREY JAMES BYRNE , Op.Cit, p.437.
(99) CIA, number, 62-64, Algeria,23,December, 1964.
(100) JEFFREY JAMES BYRNE , Op.Cit, p.438.
(101) F.C.O 93- 990 USSR. Algeria relations, 1977.
(102) CIA, NO, 0310/66A ,special report, Soviet Foreign Aid, 7 October,1966.
(103) JEFFREY JAMES BYRNE , Op.Cit, p.437.
(104)F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.

(105) The Times Digital Archive, The Times, December 15,1965, Soviet to Algeria Continues.
(106) CIA, Central Intelligence Agency, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969.
(107) Ibid.
(108) CIA, No,0795/67, Possibilities for Expansion of US influence in Algeria, 1967.
(109) Ibid.
(110) Wilson Center Digital Archive, Cable from the Chinese Delegation in Algeria to the Foreign Ministry, 'Main Points of Conversation with Ben Bella, March 30, 1965.
(111) Ghali, Paul, French Replace Soviet Advisers in Algeria, Los Angeles Times (1923-1995).
(112) CIA, number, 62-64, Algeria,23,December, 1964
(113) CIA, No,0795/67, Possibilities for Expansion of US influence in Algeria, 1967.
(114) JEFFREY JAMES BYRNE , Op,Cit, p. 433-434.
(115) Wilson Center Digital Archive, Cable from the Chinese Delegation in Algeria to the Foreign Ministry, 'Main Points of Conversation with Ben Bella, March 30, 1965
(116) CIA, The Military, Economic Aid Ties of Magbreb, May 1970
(١١٧) المرس الكبير(الميناء الكبير) هي قاعدة بحرية استأجرتها فرنسا من الجانب الجزائرى عام ١٩٥٨ لمدة عشر سنوات وحولته إلى قاعدة بحرية فرنسية كبيرة ، وهى تقع على بعد أربعة أميال غرب أوران بالجزائر. وللقاعدة ميناء ومرافق ممتدة تشمل مرافق لوجستية تحت الأرض، وعادت هذه القاعدة مرة أخرى إلى الجانب الجزائرى عام ١٩٦٨ بموجب نص الاتفاق الموقع بين الجانبين
(CIA, Central Intelligence Agency, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969).
(118) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.
(١١٩) أدانت الجزائر الموقف السوفيتى الضعيف من العدوان الإسرائيلي على الأراضى العربية في ٥ يونيو عام ١٩٦٧، وعدم التدخل السوفيتي العسكرى، وهذا أدى بدوره إلى توتر العلاقات بين الجانبين السوفيتى والجزائرى، بل إن الجانب الجزائرى أعلن أيضا قطعه للعلاقات مع الجانب الأمريكي عقب حرب ٥ يونيو١٩٦٧ لموقفها المنحاز للكيان الإسرائيلي، بل أعلنت أن وجود القوات الأمريكية في عرض البحر المتوسط يمثل تهديداً لحكومات الدول العربية
(CIA, Central Intelligence Agency, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969)
(120)New York Times, ALGERIA IMPROVES TIES WITH SOVIET: NEW RELATIONS RAISE ISSUE OF MILITA, Nov 17, 1968.
(121) CIA, Central Intelligence Agency, Algeria in the Soviet Orbit: Amaghribi , March 1969.
(122) Ibid.
(123) F.C.O93-1853, Algerian USSR relations,1979.
(124) F.C.O 39-1048 Economic relations between Algeria & Soviet Union,1972.
(١٢٥) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا(النامية) من وجهة النظر الأمريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.
(١٢٦) نفس الوثيقة.
(127) F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(١٢٨) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا (النامية) من وجهة النظر الأمريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.
(129) F.C.O 39-788, Technical Assistance to Algerian form Soviet union 1971.
(130) CIA, No 338/648, Special report, Soviet international Economic Policy, 2July, 1964.
(131) Khaled Yousif Al- Hussini, The Soviet Union and The Middle East 1917-1973,Master, University Calgary,1976,p.64.
(132) Richard L. Tagore-Erwin, Soviet trade and Aid Policies in the third world, Master of Arts, in political Science , University of Hawall, 1985,p.p.78-80.

(١٣٣) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا (النامية) من وجهة النظر الأمريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.

(134) CIA, No 338/648, Special report, Soviet international Economic Policy, 2July, 1964.

(١٣٥) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا (النامية) من وجهة النظر الأمريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.

(136) F.C.O 93-818, Relations between Algeria and USSR,1976.

(١٣٧) انظر وثيقة (٤): قائمة بالزيارات الرئيسية رفيعة المستوى بين الاتحاد السوفيتى والجزائر خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٤، ص ٥٨٠- ٥٨٢

(١٣٨) وثائق وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة واشنطن، التمثيل التجارى، السياسات الاقتصادية للكتلة الشيوعية في الدول المتخلفة اقتصاديا (النامية) من وجهة النظر الأمريكية، ملف ٢/١٥٠/٩ج٣.

(139)Gu Guan-Fu, Op.Cit , p. 76.

(140) Khaled Yousif Al- Hussini,Op,Cit, p.64.

(141) Richard L. Tagore-Erwin, Op, Cit, pp 74-80.

(142) CIA, No 338/648, Special report, Soviet international Economic Policy, 2July, 1964.

(143) Richard L. Tagore-Erwin, Op, Cit, pp 74-80.